

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون



الجلسة العامة ٣٣

الأربعاء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٣٩ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي:

(أ) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم

المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

تقرير الأمين العام (A/58/254)

مذكرة من الأمين العام بشأن التنقيحات المقترحة

على البرنامج ٨ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة

٢٠٠٢-٢٠٠٥: دعم الأمم المتحدة للشراكة

الجديدة لتنمية أفريقيا (A/58/83)

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/58/16)، الفصل

الثالث، الفرع باء، البرنامج ٨: الفصل الرابع،

الفرع باء)

(ب) أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم

والتنمية المستدامة فيها:

تقرير الأمين العام (A/58/352)

السيد بنونيه (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن

أتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن موضوع

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في

التنفيذ والدعم الدولي. وكما تعلمون، مجموعتي، مجموعة

الـ ٧٧، أيدت منذ البداية، ولا تزال تؤيد بقوة، مبادرة

الشراكة. وهذا، أولا وقبل كل شيء، لأن بلدان الشراكة

أعضاء في مجموعتنا، وأيضا لأن هناك، للمرة الأولى، خطة

متماسكة ومتكاملة تماما من أجل تنمية القارة الأفريقية

بأكملها. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره بشأن

التقدم المحرز في تنفيذ هذه المبادرة وبشأن الدعم الذي يقدمه

الاجتماع الدولي لها.

يسر مجموعة الـ ٧٧ والصين أن ترى هذه المناقشة

تغطي المسائل التي تتعلق أساسا بتنمية أفريقيا. والشراكة

برنامج شامل من أجل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية

والسياسية للقارة، ولهذا، ينبغي أن نتعامل معها أيضا بطريقة

شاملة. وهذا البرنامج نقطة انطلاق من أجل التنمية المتكاملة

للقارة الأفريقية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الأفريقية. وتعبئة الموارد الوطنية بواسطة كل بلد من البلدان على القارة غير كافية. ولهذا، فإن هذه المناقشة اليوم بالغة الأهمية، لأنها يجب أن تكون مصدر إلهام المجتمع الدولي لتعبئة مزيد من الموارد للشراكة.

في عام ٢٠٠٢، صدر إعلان التزمت بموجبه الدول الأعضاء بتقديم المساعدة والدعم الضروريين للشراكة. ونأمل أن تجري متابعة ذلك الإعلان. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تساعد أفريقيا على احترام وتنفيذ الالتزامات التي قطعت في مؤتمرات ومؤتمرات قمة الأمم المتحدة المختلفة منذ إعلان الألفية. وتلك الالتزامات تتضمن، بطبيعة الحال، المساعدة الإنمائية الرسمية والهدف الشهير، هدف الـ ٧، في المائة من الناتج الوطني الإجمالي. وللأسف، علينا أن نكرر هذا كل مرة، هناك قضية الديون الخارجية، وبطريقة أكثر إلحاحا اليوم في عالم العولمة هذا، مسألة فتح أسواق البلدان المتقدمة النمو أمام الصادرات من البلدان الأكثر فقرا. وهناك أيضا تعزيز الاستثمار في البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص القارة الأفريقية.

كانت هناك بالتأكيد بعض الزيادة، التي لا تزال محدودة، في المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا. ويحدونا الأمل بأن يواصل هذا التزايد كي تتمكن من تحقيق الأهداف الموضوعية للمساعدة الإنمائية الرسمية، التي ارتفعت بصعوبة من ١٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١٨ مليار دولار في ٢٠٠٢. إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تود أن تغتنم هذه الفرصة لتشجيع جميع البلدان المانحة على مواصلة جهودها لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الأكثر فقرا في أفريقيا - ومن الواضح أن أقل البلدان نموا تواصل كونها البلدان الأشد حاجة إليها - من أجل النهوض بالتنمية لتلك البلدان وتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد).

لكن، بطبيعة الحال، هناك، فيما يتجاوز تخطيط البرنامج، الإرادة السياسية التي يجب أن تتوفر لدى كل بلد أفريقي، لدينا جميعا على القارة الأفريقية - الإرادة على أن نترجم إلى حقيقة واقعة الاستراتيجيات التي اعتمدت على المستوى الوطني والتي تقع في سياق هذا البرنامج المتكامل من أجل تنمية أفريقيا. ولذلك ستدعى كل حكومة أفريقية إلى تعبئة كل قدراتها الوطنية من أجل تحقيق أهداف الشراكة.

وبتقرير الأمين العام، لدينا اليوم فكرة عن كل التدابير التي اتخذها كل بلد أفريقي، وعن الآليات المؤسسية التي وضعت على المستوى الإقليمي.

إن إنشاء ما يسمى الآن آلية استعراض الأقران الأفريقية - أي آلية الرصد والتقييم والتدريب المهني المتبادل - يشكل خطوة هامة خططها بلداننا الأفريقية من أجل تقييم الأداء السياسي والاقتصادي للقارة. وتعكس تلك الآلية إصرار كل البلدان الأفريقية على أن تتحمل مسؤولية تنميتها. وستمكنا من السيطرة على عملية التنفيذ وتحقيق أهداف الشراكة. وكما شهدنا في التقرير، ستبدأ أربعة بلدان هذا التقييم بنهاية هذا العام.

ومما يتفق مع الجهود الإنمائية للبرنامج، ينبغي أن يصاحب الحكم السليم، كما يسمى اليوم، ذلك البرنامج. ولقد بذلت جهود في أنحاء القارة كلها لدعم الديمقراطية وتعزيز منع نشوب الصراعات، وتسويتها وإدارتها. وتبذل جهود أيضا لإنشاء برلمان لعموم أفريقيا ولوضع نقط ارتكاز وطنية للشراكة، وهناك مبادرات في كل منطقة دون إقليمية من أفريقيا لبدء وتشجيع خطط للبنيات التحتية والصحة والتعليم والزراعة - بعبارة أخرى، بعض أكثر القطاعات أهمية.

نشارك السيد كوفي عنان الرأي بأن هذا كله لا يمكن القيام به دون موارد إضافية من خارج القارة

البلدان المتقدمة النمو التخلي عن سياسات التجارة الحمايية التي تتبعها لتمكين البلدان النامية من حق الوصول إلى الأسواق وبالتالي زيادة مواردها الخاصة بها. وستكون آثار هذه التدابير الحمايية على جهود وخطط البلدان النامية - وبخاصة البلدان الأفريقية - مدمرة، كما ظهر ذلك خلال المؤتمر الذي عُقد مؤخرا في كانكون.

وهنا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أود أيضا أن أبرز الالتزامات المقطوعة منذ إعلان الألفية خلال المؤتمرات الدولية التي عقدت في مونتيري والدوحة وجوهانسبرغ. وفي هذا العام، في سياق الأمم المتحدة، حاولنا أن نضمن متابعة موحدة وتنفيذا موحدا لهذه المؤتمرات. ويحدونا الأمل بأن يواصل الجهد كي نتمكن من تحقيق النتائج المرجوة في مؤتمر القمة في ٢٠٠٥.

بالإضافة إلى ذلك، لا يمكنني ألا أذكر فشل كانكون و"فضيحة القطن" التي أظهرت مدى بدء تضارب مواقف أكثر البلدان ثراء مع النظام التجاري متعدد الأطراف الذي شجعت ودعمته. وفي الواقع، وفي الوقت الذي تطالب فيه البلدان الغنية بزيادة تحرير التجارة العامة للبلدان الأفريقية - إلى حد فرضها بواسطة مؤسسات متعددة الأطراف - فإن هذه البلدان نفسها لا تبدي نزعة منفتحة على المطالب المشروعة والاحتياجات الملحة للبلدان الأفريقية.

إن دور الأمم المتحدة دور جوهري بالتأكيد؛ فهو هام لتعبئة الدعم الدولي لشراكة النيباد. إن إنشاء مكتب المستشار الخاص للأمين العام بشأن أفريقيا، برئاسة صديقي السفير غامباري - مما ساهمنا فيه كثيرا العام الماضي في إطار الإصلاح، يمثل مصدر ارتياح بالنسبة إلينا. ويسرنا أيضا معرفة أنه سيتم تخصيص الموارد الضرورية لذلك المكتب، في ميزانية هذا العام، مما سيساعد في دعم النيباد.

وفيما يتعلق بالدين الخارجي تم اتخاذ تدابير في إطار مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولكننا لا نزال بعيدين عن تحقيق توقعات البلدان النامية المثقلة بالديون. ولذلك السبب نأمل بأن تكون الإسهامات المعلن عنها للصندوق الذي تم إنشاؤه للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وشبكة. وعلاوة على ذلك، هناك أثر البيئة الاقتصادية الدولية، وسياسات البلدان المتقدمة النمو والسياسات المالية بشأن عدد من الإصلاحات التي تقوم بها البلدان النامية للاستفادة من المبادرة.

وبسبب تلك الصعوبات، فإن العديد من البلدان كانت بطيئة في الانتقال من مرحلة القرار إلى مرحلة الإكمال. وبالمثل، فإن بعض البلدان التي وصلت إلى مرحلة الإكمال شهدت تدهورا في مؤشرات ديونها بسبب انخفاض الدخل من التصدير، التي ذكرتها من فوري، وهشاشة أسعار السلع. ولذلك السبب ربطت مجموعة الـ ٧٧ والصين بشكل ثابت بين مشاكل التجارة الدولية ومشاكل الدين ومشاكل تمويل التنمية.

إن بعض البلدان الأفريقية الأخرى المثقلة بالديون تم تجاهلها ومعاناتها مستمرة من عبء الدين. لقد أجبرت على تخصيص موارد هامة لتسديد ذلك الدين، وغالبا ما يضر ذلك بالاستثمار في القطاع الاجتماعي. ولذلك السبب قد يبدو من غير الطبيعي أن تجبر تلك البلدان على تسديد ديونها للبلدان الغنية - التي تمثل تلك المبالغ نسبة ضئيلة جدا من مواردها - مما يضر بالاستثمار الاجتماعي، وهو ضروري بكل تأكيد لاستقرارها.

ولذلك، خلال مناقشة اليوم، ناشد البلدان المتقدمة النمو مضاعفة جهودها، في سياق التضامن الدولي، لاستثمار الموارد المالية في أفريقيا، وعلى وجه الخصوص لأن موضوع اليوم هو النيباد. وعلاوة على ذلك، كما ذكرت، يتعين على

السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، وقد نظرنا فيهما بعناية.

لقد كان اقتناعنا دائما أن أفريقيا تعرف مشاكلها أكثر من غيرها. كما أنها تعرف الحلول لتلك المشاكل. ونرى أن فهم أفريقيا لتلك المشاكل لا يمكن أن يحل محله فهم الآخرين لها. بالنسبة إلينا فإن ملكية وقيادة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا شرط لا بد منه لنجاح ذلك الإطار.

ومع ذلك فإن أفريقيا تحتاج للدعم من الخارج من أجل تنفيذ الحلول التي حددتها. وقد وعد المجتمع الدولي بتقديم هذا الدعم كما هو ملاحظ في الإعلان الذي اعتمد في مؤتمر قمة الألفية. والمجتمع الدولي في الأمم المتحدة كما في محافل أخرى صادق على الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بصفتها إطارا للبرنامج الذي يملكه الأفارقة ويقومون بقيادته من أجل النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة.

لا يزال من المبكر تقييم التقدم الذي أحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. إلا أنه، مع ذلك، من المهم أن نراعي أن الخلاصة الأساسية التي تضمنها تقرير فريق الخبراء من الشخصيات البارزة حول التقييم المستقل لجدول أعمال الأمم المتحدة الجديد، بشأن التنمية في أفريقيا، قد أوضحت أن الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي بمعظمها لم يتم الوفاء بها خلال التسعينيات. كما أن المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا التي كان من المتوقع أن تزيد بمعدل سنوي يبلغ ٤ في المائة خلال تلك الفترة انخفضت، بدلا من ذلك، بمعدل ٤٦ في المائة بين الأعوام ١٩٩٠ و ٢٠٠٠.

إن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا مبنية على مبادئ المسؤولية والتضامن والشراكة. ويحتاج التضامن هذه المرة إلى

ولأول مرة، سيكون لدينا في الأمانة العامة للأمم المتحدة مركز تنسيق يتابع جميع الشؤون الأفريقية على أساس متساو. وإذا قررنا بذلك، فإن الموارد المالية موجودة، ويحدونا الأمل الشديد بأنها ستساعد البلدان الأفريقية والنيباد.

وأخيرا، أعتنم هذه الفرصة للتذكير بأن تقارير الأمم المتحدة تنبأ بأن بعض مناطق العالم سيكون في وسعها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن الاستثناء المشؤوم هو المنطقة الأفريقية، للسبب البسيط وهو أن معدلات النمو الحالية ما زالت تبلغ من الضعف بحيث لا يمكنها تخفيف حدة الفقر عن القارة الأفريقية. ولهذا السبب، يتعين على المجتمع الدولي، مرة أخرى، أن يقابل الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية بجهود ماثلة. وبالطبع، يتطلب الأمر من تلك البلدان مزيدا من الديمقراطية والحكم السديد.

لقد أتيحت الفرصة غالبا لمجموعة الـ ٧٧ والصين القول إن الأمن والسلم مفهومان عالميان. لا يمكن النظر فيها من منظور حفظ السلام أو نزع السلاح فقط. وبالتالي، فإن مكافحة الفقر جزء مكمل للإجراءات المتخذة من أجل الحفاظ على الأمن الدولي. إنها العنصر الوقائي لأي عمل يهدف إلى ضمان السلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، لقد وضع في تصرف أفريقيا اليوم آلية - مبادرة أفريقية أصلية وهي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ويعود إلينا أمر دعم جهودها الخاصة بها.

السيد جوس (الهند) (تكلم بالانكليزية): نود أن نقدم الشكر للأمين العام على تقريره الموحد حول التقدم الذي أحرز في التنفيذ والدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. كما نقدم له الشكر للتقرير الذي قدمه حول تنفيذ توصياته عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق

التي تشملها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. إن أفريقيا هي محور تركيزنا فيما يتعلق ببرامج التعاون الفني والاقتصادي مع الدول النامية. فتعاوننا وتضامننا مع أفريقيا مبنيان على اعتقادنا الراسخ بأنه من الممكن أن يكون لتلك الشراكة عوائد وفوائد متبادلة. وبينما لا يزال أماننا الكثير الذي ينبغي إنحازه فإننا نعرب عن رضانا عن التقدم الذي تحقق في تشاظرنا مع أفريقيا خبرتنا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إننا نؤيد التوصيات التي قدمها الأمين العام ونود على نحو خاص إبراز تلك التي تتعلق بشركاء تنمية أفريقيا. فالموارد التي تم التعهد بها يجب أن تقدم بسرعة وبدون شروط. كما أننا بحاجة إلى تحقيق الانسجام والتكامل في التجارة وسياسات الدعم.

السيد كوتشينسكى (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، يضم وفد أوكرانيا صوته إلى الآخرين بتقديم الشكر إلى الأمين العام لتقاريره التي قدمت بموجب البند ٣٩ من جدول الأعمال. ونثني على التحليل الشاملة والدقيقة والتوصيات العملية المنحى التي شملتها تلك التقارير.

لقد شهدت بداية الألفية الجديدة تكثيفا لا سابق له لعمليات التكامل في أفريقيا تميز بإنشاء الاتحاد الأفريقي واعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بصفتها إطارا استراتيجيا من أجل إعادة الحياة إلى أفريقيا. تلك الأحداث التاريخية تمثل نقطة انطلاق جديدة للنهوض ببعث أفريقيا مبنية على مبادئ الملكية والشراكة والتعهد والمسؤولية.

وكما أكد الزعماء الأفارقة أنفسهم في مؤتمر قمة مابوتا، يمثل التنفيذ المفتاح لنجاح الشراكة الجديدة. وفي هذا الصدد، نشدد على الأهمية الخاصة لكون الآلية الأفريقية

أن يكون حقيقيا. إن عدم إظهار التضامن مرة أخرى من شأنه أن يضر بمصادقية المجتمع الدولي وأن يسيء إلى مفهوم الشراكة.

ومن أولى مناسبات إظهار التضامن كانت تلك التي وفرها كانكون، إلا أن النتيجة كانت مخيبة للآمال. ويبدو أن هناك إدراكا أوليا الآن أنه من الناحية التكتيكية كان على العالم المتقدم أن يقدم أكثر من ذلك وفي وقت أبكر. إلا أنه ومن وجهة النظر الاستراتيجية كان عليه أن يتقدم منذ البداية على أساس من روح الشراكة.

هناك بعض علامات تدل على التقدم، وإن بقدر متواضع فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا. فقد لاحظنا أن الرقم ازداد من ١٦,٤ بليون دولار في العام ٢٠٠٠ إلى ١٧,٧ بليون دولار في العام ٢٠٠١ وإلى ١٨,٦ بليون دولار في العام ٢٠٠٢. ذلك الاتجاه بحاجة إلى أن نبني عليه حيث أنه لا يمكنه أن يؤدي وحده إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن مقدارا قليلا من الزيادة هو على قدر كبير من الأهمية لأنه، نظرا إلى الوضع فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار، ليس هنالك أي بديل عن المساعدة الإنمائية الرسمية.

إن علاقة الهند الخاصة مع أفريقيا مبنية على أسس تاريخية وسياسية متينة. ولقد بحثنا في السبل التي نستطيع عن طريقها تقديم المساعدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في حس صادق من تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما أطلقت وزارة التجارة في بلادي برنامج التركيز على أفريقيا. هذا البرنامج يسعى إلى البناء على النمو الذي بلغ حوالي ٣٠٠ في المائة والذي تحقق في التجارة مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء في العشر سنوات الماضية. كما قررنا زيادة توفير القروض لأغراض التجارة والتبادل التجاري. وتم إلغاء كل القروض الثنائية التي تدين بها الدول

تعميق علاقات التعاون ذات المنفعة المتبادلة مع الدول الأفريقية. ونحن نتابع عن كثب عملية تنفيذ الشراكة، ونود أن نؤكد اهتمامنا الأكيد بالمساهمة في برامج التعاون الثنائية ومتعددة الأطراف وبأولوياتها القطاعية المحددة من قبيل مجالات التعليم والزراعة والمواصلات.

إننا جميعا في هذه القاعة ندرك الترابط الوثيق بين مسائل التنمية والسلام والأمن. ولن يكون ممكنا بلوغ أهداف الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، والأهداف الإنمائية للألفية بدون تسوية الصراعات المتبقية في أفريقيا وبدون الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية.

وفي خطاب في قمة الألفية الهامة في أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٠، وفي قمة مجلس الأمن، عرض رئيس أوكرانيا، السيد ليونيد كوتشما، مبادرة لوضع استراتيجية شاملة لمنع الصراعات في إطار الأمم المتحدة. وقد أصبحت هذه الفكرة صائبة أكثر من ذي قبل.

إن الطبيعة المعقدة للصراعات في أفريقيا ينبغي معالجتها بصورة شاملة ومتكاملة، وأود أن أعرض بعض النقاط الرئيسية في هذا المجال.

أولا، ينبغي اتخاذ إجراءات بواسطة هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بنفس المستوى من المسؤولية، وبشكل رئيسي مجلس الأمن. وفي رأينا أنه ينبغي أن يظل المجلس في الخط الأمامي للجهود الدولية لمعالجة حالات الصراع في أفريقيا.

ثانيا، بما أن أعمال العنف التي تقع غالبا ما تنتج عن أوضاع اجتماعية واقتصادية، فلا بد من التعاون الوثيق بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في معالجة المسببات الجذرية للأعمال العدائية.

ثالثا، إن الحالة السائدة في أفريقيا اليوم تبرز أهمية تعزيز التنسيق والحوار بين الأمم المتحدة والمنظمات

للاستعراض فيما بين النظراء، النظام الإبداعي من أجل الإشراف الذاتي والمراقبة الذاتية جاهزا للعمل.

وبينما تقع على عاتق الأفارقة أنفسهم المسؤولية الرئيسية عن تحويل طموحاتهم في النهضة إلى واقع، فإن مسؤولية لا تقل وزنا تقع على عاتق المجتمع الدولي عن مساعدة أفريقيا في جهودها. وحقيقة أن جدول أعمال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أعطى أولوية رئيسية في عمل الأمم المتحدة ومجموعة الثمانية وغيرها من المحافل الدولية الهامة تدلل على تصميم شركاء أفريقيا على تحمل هذه المسؤولية.

إننا نعتقد بأن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال تنسيق حملة حشد التأييد العالمي لهذه الشراكة. وهذه المهمة الحافلة بالتحديات تتطلب تعزيز التعاون والتنسيق المتناغم بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نخطط علما مع الارتياح بإنشاء مكتب وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وسيعمل المكتب كمركز اتصال للشراكة الجديدة في منظومة الأمم المتحدة.

ونعتقد أن نجاح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا سيعتمد إلى حد بعيد على نشر الإعلام المناسب وعلى التوعية العامة لشعوب أفريقيا بأهداف الشراكة الجديدة. ولذلك، نرى أن إحدى أولويات الأمم المتحدة ينبغي أن تكون إشاعة المعرفة الشعبية بالشراكة والوعي ببرامجها، أو كما قال الأمين العام جعلها محطاً للأنظار.

إن أوكرانيا التي تربطها بأفريقيا علاقات صداقة وشراكة يعود تاريخها إلى أمد بعيد ملتزمة بأن تستمر في دعم التنمية المستدامة في أفريقيا، قبل كل شيء عن طريق

وأود أن أنضم إلى البيان الذي أدلى به السفير بنونة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن البرازيل، بوصفها بلدا واقعا خارج أفريقيا ولكنه يضم أكبر عدد من المواطنين من أصل أفريقي في العالم، وقيم علاقات تاريخية وثقافية متينة مع القارة، ترحب بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي رأينا أن ملكية وقيادة البلدان الأفريقية فيما يتعلق بتعريف الأولويات والاستراتيجيات والتدابير المنتظرة فيها، بالإضافة إلى مبادئ المسؤولية والتضامن والشراكة، كل ذلك يشكل المكونات الأساسية للشراكة الجديدة والمفتاح لنجاحها.

وقبل عقد ونيف، بسبب حجم المشاكل الهائل التي عانت القارة منها، عرف المجتمع الدولي أفريقيا بوصفها الهدف الرئيسي للتعاون. فالصراعات والفقر والجماعة والأمية ووباء الإيدز والسل والملاريا، كلها مجتمعة جعلت آفاق التنمية في أفريقيا أكثر ظلاما مما هو في مناطق أخرى في العالم.

ولم تؤد المساعي التي بذلت في عقد التسعينيات إلى النتائج المتوقعة. بل بالعكس، زاد عدد الفقراء زيادة مذهلة، وتفاقم العديد من المشاكل الأخرى، بما في ذلك الزعزعة السياسية والصراعات التي استمرت في تعطيل جهود التنمية. وقد زادت حدة هذه المشاكل بسبب وجود بيئة دولية غير مواتية، سادت فيها الإجراءات الحمائية، وانخفضت أسعار السلع انخفاضاً حاداً، وانخفضت كذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات في القارة الأفريقية.

واستجابة لهذه الحالة، قرر الزعماء الأفارقة مجتمعين التصدي لتحدي وضع استراتيجيتهم بأنفسهم، على أساس روح الأخوة والتضامن، وهو ما نتج عنه الشراكة الجديدة

الإقليمية ودون الإقليمية. وأوكرانيا تدعو بقوة إلى دعم المجتمع الدولي لأنشطة الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (أكواس)، والسلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيجاد)، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك) وغيرها من الهياكل الإقليمية التي تضع إدارة الصراع وصنع السلام على رأس جدول أعمالها. ونشيد في هذا الصدد بقيام البلدان الأفريقية بتحمل المسؤولية الرئيسية عن استتباب الاستقرار في القارة.

وقد كانت أوكرانيا دائما ملتزمة بمهدي السلم والأمن في أفريقيا، وهي تقدم مساهمات فعلية لجهود السلام الدولية هناك. ومشاركة قوات حفظ السلام من أوكرانيا في بعثات حفظ السلام في سيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا وإريتريا، تدل على هذا الالتزام. وأود اغتنام هذه الفرصة لإبلاغ الجمعية العامة بأن الترتيبات تجري الآن في أوكرانيا للمشاركة في بعثة الأمم المتحدة المنشأة حديثاً في ليبيريا.

وكما يقول الأمين العام بحق في الصفحة الأولى تقريره عن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، "تعتبر مبادئ المسؤولية والتضامن والشراكة مفتاح النجاح".

وفي سياق الزيارة التي يزعم رئيس أوكرانيا، السيد ليونيد كوتشما، القيام بها لأفريقيا في خريف هذا العام، أود أن أؤكد من جديد استعداد بلدي لمواصلة مساهمتها في تعزيز التضامن والشراكة الدوليين مع القارة الأفريقية.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية):

أود بداية أن أشكر الأمين العام على تقريره الجامع الأول عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

على دعم جهود التنمية الأفريقية بنشاط في ميادين كثيرة. ولكي يتسنى لهذه الإجراءات أن تترك أثرا أكبر، من المستصوب أن يزيد التعاون والتنسيق فيما بين مختلف مؤسسات الأمم المتحدة.

ودأبت الأمم المتحدة أيضا على القيام بدور جد إيجابي في البلدان الخارجة من الصراعات. وفي هذا الصدد، ندعم الجهود التي يبذلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حالات ما بعد الصراعات ومساهمة الفريق التابع للمجلس وهو الفريق الاستشاري المخصص لموضوع غينيا - بيساو، البلد الشقيق.

ولقد عقدت البرازيل العزم على مواصلة المساهمة في جهود التنمية في أفريقيا. ولقد طورنا، خلال السنين، علاقة خاصة مع خمسة بلدان أفريقية ناطقة باللغة البرتغالية من خلال جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، التي نأمل في أن تستمر في النمو. وسيقوم رئيس جمهوريتنا قريبا بزيارة لخمسة بلدان أفريقية بغية مواصلة جهود تعاونية.

وبالرغم من مواردنا المحدودة، شاركنا في مجموعة من المبادرات تشمل مبادرات لإلغاء الدين أو تخفيفه، والتعاون التقني وبناء القدرات. ونحن على استعداد تام لمواصلة تشاطر خبراتنا التي حققت النجاح في البرازيل بصدد مكافحة الفقر والجوع والأمية وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، إضافة إلى تحديات أخرى.

ونحن مقتنعون بقيمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بصفته مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب. وبوضوح يمكن أن نستفيد في معالجة الحقائق والمشاكل المتشابهة بالحللول المتشابهة. وندعو البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة كلها إلى تعزيز دعمها لطريقة التعاون هذه، بما في ذلك من خلال ترتيبات ثلاثية الأطراف، كي

من أجل تنمية أفريقيا. وفي السنة الماضية، حثت الجمعية العامة المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة على تنظيم الدعم الذي يقدمانه للبلدان الأفريقية في إطار مبادئ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأهدافها وأولوياتها.

وكما يبينه تقرير الأمين العام، فقد دأبت البلدان الأفريقية على القيام بدورها. لقد اتخذت إجراءات في بضعة مجالات من قبيل الصحة والتعليم والأمن الغذائي والبنية التحتية، وظهرت أيضا مزيدا من المفاهيم والآليات الهامة المتوخاة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من قبيل تحديد هوية جهات الاتصال الوطنية والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

وترحب البرازيل بقرار القادة الأفريقيين إدراج أهداف التنمية للألفية كجزء أساسي في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويبين تقرير الأمين العام أنه، بالرغم من الزيادة التي حصلت مؤخرا في المساعدة الإنمائية الرسمية والتقدم الذي أحرزته مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، هبط الدعم الدولي لأفريقيا، حتى الآن، إلى مستوى أقل مما هو مطلوب. وبغية تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، تحتاج البلدان الأفريقية إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي سنوي نسبته ٧ في المائة.

ومن الضروري أن تتسق سياسات التجارة والمعونة في البلدان النامية، مع دفعات الموارد التي تم التعهد بها ومع الزيادة في الاستثمارات الأجنبية، ليتسنى دعم وتكميل المساعي الأفريقية التي تنشأ لتحقيق أهداف التنمية للألفية.

ولأسرة الأمم المتحدة، بفضل طبيعتها العالمية، وحيادها وخبرتها الطويلة، أن تضطلع بدور جدهام دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وكما يبين تقرير الأمين العام، دأبت صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها

لمنع الصراعات وحلها. ونشيد على نحو خاص بالجهود الحالية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لإنشاء مجلس للسلام والأمن تحت سلطته. وفضلا عن ذلك، نعتقد بأن التقدم الذي يحرزه الاتحاد الأوروبي نحو إنشاء برلمان لعموم أفريقيا يمثل خطوة هامة نحو تنمية القارة وتكاملها.

ونظام الحكم الجيد هو المفتاح الآخر لنجاح تنفيذ الشراكة الجديدة. ونثني على إنشاء آلية استعراض الأقران للشراكة الجديدة. لقد انضم إليها بالفعل ١٦ بلداً ونعتقد بأن الآلية طريقة جديدة لتسخير عمل المساءلة المتبادلة لصالح نظام حكم اقتصادي وسياسي جيد. ونشجع مزيداً من البلدان على الانضمام إلى هذه المبادرة الهامة. وفضلا عن ذلك، نرغب في أن يقدم المجتمع الدولي دعماً تقنياً إلى البلدان الأفريقية لضمان تشغيل الآلية بصورة تامة بصفقتها عنصراً حيوياً من عناصر الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ويجب أن ينفذ المجتمع الدولي التزامه بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال مواصلة وتعزيز الدعم المالي والمساعدة في مجال بناء القدرات. وفي هذا الصدد، نرحب بالزيادة الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية لكي تضاهي الالتزامات المالية للبلدان الأفريقية ببرامجها الوطنية للشراكة الجديدة. وخلال السنوات الـ ١٥ الماضية، ساهمت جمهورية كوريا بمبلغ بليون دولار في المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدم للبلدان النامية في إطار التعاون بين بلدان الجنوب. وبالرغم من الصعوبات الاقتصادية التي نواجهها حالياً، نواصل زيادة مساهمتنا في المساعدة الإنمائية الرسمية سنوياً.

ومما له قدر مساو من الأهمية، في اعتقادنا، المساعدة المقدمة من أجل تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تشاطر تجربته وخبراته مع البلدان

يتسنى ضمان استدامته وتحقيق نتائج إيجابية على الأجل الطويل.

وكي يتسنى للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أن تؤدي إلى نتائج إيجابية وتصبح حدثاً هاماً نرغب فيه جميعاً، من الضروري أن يُقدم لها المجتمع الدولي الدعم والتعاون، استلهاماً لروح حقيقية من التضامن. والأوضاع مهيأة والوقت قد حان، دعونا ننفذ الإجراءات وننجز الالتزامات التي جرى التعهد بها. ولن يكون بمقدور أفريقيا أن تنتظر مدة ١٠ سنوات أخرى.

السيد كيم سام - هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن سروره بالإحاطة علماً بالالتزام الصارم الذي أظهرته البلدان الأفريقية خلال السنة الماضية بإدراج أولويات وأهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في سياساتها الوطنية وأطر تخطيط تنميتها. ونؤيد على النحو الأوفى ملكية أفريقيا وقيادتها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وبالرغم من ضرورة وأهمية التضامن والشراكة الدوليين، فإنهما لن يصبحا فعالين إلا بمدى تحمل البلدان الأفريقية للمسؤولية عن تنميتها. وفي هذا الصدد، نشجع البلدان الأفريقية على مواصلة تعبئة الدعم المحلي، فضلاً عن الموارد، من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة.

وبغية ضمان تقدم زخم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى الأمام، يجب التصدي لمسألتي الاستقرار السياسي ونظم الحكم الجيد. وما زالت الصراعات والتزاعات المدنية تشكل أولى وأهم العقبات في طريق التنمية الأفريقية. ونتفق مع تقييم الأمين العام بأنه يجب إيلاء الأمن أعلى الأولويات في الشؤون الأفريقية وأنه يجب تعزيز البرامج الاقتصادية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بإنشاء مؤسسات قوية لمنع الصراعات وإدارتها. ولذلك، نرحب بمبادرات الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تعزيز الآليات الإقليمية

وفضلا عن ذلك، تواصل جمهورية كوريا مساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها في مجال المفاوضات التجارية. ودعت حكومتنا ١٦٠ من المسؤولين التجاريين من البلدان النامية لحضور دورات وحلقات دراسية بشأن القانون التجاري الدولي وتفصيل اتفاق منظمة التجارة العالمية.

وثمة مسألة أخرى حاسمة الأهمية بالنسبة للزخم الذي يدفع الشراكة الجديدة إلى الأمام، وهي الديون التي استنزفت طاقة العديد من البلدان النامية. ونود أن نشهد بذل جهود كبيرة لحل مشاكل ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أفريقيا. ونعتقد أنه باستكشاف خيارات مثل إعادة جدولة الديون وتخفيف عبء الديون يمكن التوصل إلى حل نهائي يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في تلك البلدان. وجمهورية كوريا، من جانبها، تبرعت هذا العام بمبلغ ١٠ ملايين دولار للصندوق الاستثماري لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي تشجع البلدان الأخرى على بذل جهود لسد الفجوة المالية في الصندوق الاستثماري.

ونشيد بالخطوات التي اتخذها العديد من وكالات الأمم المتحدة لدعم الشراكة الجديدة. فهذه الوكالات توفر، فرادى وبالتعاون فيما بينها، مساعدة قيمة تستجيب لاحتياجات مختلف قطاعات الشراكة الجديدة. ومع ذلك، وكما يشير الأمين العام في تقريره (A/58/254)، هناك مجال لمزيد من التماسك والتنسيق في عمل تلك الوكالات. وفي هذا الصدد، نأمل في أن يتسنى لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا الاضطلاع بدور أكبر في تعزيز التماسك والتنسيق والفعالية على مستوى المنظومة دعما للشراكة الجديدة.

ختاما، تود جمهورية كوريا أن تعلن تجديد التزامها بمساعدة البلدان الأفريقية في جهودها لتحقيق التنمية. ونظّل على ثقة من أن الالتزام الحازم والإرادة السياسية من جانب

الأفريقية. ولهذا التعاون أهمية خاصة في ميدان تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، التي أصبحت الوسيلة التي لا غنى عنها للاستفادة من مزايا العالم الذي تسوده العولمة من صندوق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابع لجمهورية كوريا، اضطلعت حكومتي بمشاريع شملت إنشاء المركز الأفريقي للمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية. وشاركنا أيضا في مشاريع لتنمية الموارد البشرية، بما في ذلك دعوة وزراء التعليم الأفارقة إلى جمهورية كوريا لحضور دورات تدريبية.

ومنذ عام ١٩٩٢ دعونا حوالي ٢٠٠ من الأجانب المتدربين في ميدان تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للمشاركة في برامج تنمية الموارد البشرية في بلدي، وأوفدنا أكثر من ٥٠٠ من الخبراء والمتطوعين الكوريين المتخصصين في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتنفيذ برامج في الخارج. وقمنا أيضا برعاية مؤتمر دولي بشأن إنعاش الاستثمار الخاص في أفريقيا، فضلا عن برامج إنمائية رائدة قائمة على نوع الجنس.

وجمهورية كوريا، من واقع تجربتها، لا يمكن أن تشدد بما فيه الكفاية على أهمية التجارة للتنمية الوطنية. وبالتالي، نود أن نرى المجتمع الدولي يبذل جهودا لتوسيع فرص وصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق. ويسعدني أن أبلغ الجمعية أن حكومة بلدي اعتمدت خطة تفضيلية تمنح في إطارها فرص الوصول إلى الأسواق مع الإعفاء من الضرائب ومن الحصص لعدد كبير من المنتجات التي يرجع منشؤها إلى أقل البلدان نموا، ومعظمها يقع في القارة الأفريقية. وكنتيجة لتلك الخطة، تستورد جمهورية كوريا الآن ٤,٨ في المائة من جميع صادرات أقل البلدان نموا. وهذا، وفقا لإحصاءات صدرت مؤخرا عن منظمة التجارة العالمية، يجعلنا رابع أكبر مستورد في العالم لمنتجات تلك البلدان.

المعقود على تنفيذ الشراكة الجديدة بوصفها إطاراً استراتيجياً كلياً وشاملاً ومتكاملاً، وضعه الزعماء الأفارقة بأنفسهم كمبادرة نبعت من الداخل. والتطور الثاني هو التقدم المحرز في تنفيذ آلية للاستعراض فيما بين النظراء، المهدف منها زيادة شفافية الحكومات الأفريقية ومساءلتها. ويتبين من هذين التطورين الإيجابيين أن عملية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تمضي قدماً على طريق معالجة المشاكل المطروحة.

ولكن هذه الالتزامات التي قطعها الزعماء الأفارقة، رغم كونها جديدة بالثناء، لا تكفي للتغلب على الصعوبات الجمة التي تواجهها أفريقيا في الوقت الحالي. فأغلبية سكان أفريقيا تعيش على دخول غير كافية. وأكثر من ٢٤ مليون يعانون من آثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولا يملكون ثمن الأدوية اللازمة والمكلفة المتاحة لعلاج هذه الآثار. ولا يزال معدل وفيات الأطفال الصغار مرتفعاً، ومعدل القيد بالمدارس الابتدائية منخفضاً. والمناخ الاقتصادي في أفريقيا غير مشجع تماماً في الآونة الأخيرة، حيث اتسم عام ٢٠٠٢ بتباطؤ في النمو الاقتصادي، مع توقع انتعاشة متواضعة لا أكثر في عام ٢٠٠٣.

وفي ضوء تلك التطورات، نرى أنه لا مفر من أن تضاعف البلدان الأفريقية جهودها، وتقدم الدليل على أن أفريقيا لا تزال شريكاً إنمائياً قادراً على البقاء في العالم. وهذا، في الوقت نفسه، يستتبع بالضرورة أن يستجيب المجتمع الدولي على النحو الواجب، بمساعدة أصدقائنا الأفارقة على مساعدة أنفسهم.

ومن المهم في هذا السياق أن حكومة اليابان قد أعلنت في المؤتمر الدولي للتنمية الأفريقية المعقود مؤخراً في طوكيو تبرعها بمعونة جديدة قدرها ١ بليون دولار للتعليم والرعاية الصحية في أفريقيا. كما أن من التطورات الإيجابية أن نرى قفزة في المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا،

البلدان الأفريقية، إذا قوبلا باستجابة فعالة من المجتمع الدولي، سيشجعان على إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

السيد آبي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي، بادئ ذي بدء، أن يُعرب عن تقديرنا للتقرير الموحد الذي أعده الأمين العام (A/58/254) عن تنفيذ القرار ٧/٥٧ الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، والذي عهد إلى المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة بتنظيم الدعم المقدم للبلدان الأفريقية، وفقاً لمبادئ وأهداف وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ووفد بلادي يثني أيضاً على التقرير المقدم من الأمين العام (A/58/352) عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. فكلتا التقريرين يتضمنان استعراضاً شاملاً للتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا، وإقامة سلام دائم وتنمية مستدامة في أفريقيا. كما يحدد التقريران التحديات والقيود التي تعترض تنفيذ تلك المبادرة.

لقد مرت أفريقيا بأوقات شديدة الصعوبة، وما زالت تواجه مجموعة من المشاكل التي بلغ تعقدها حداً لا يمكن معه أن نتوقع حلها فوراً. ومع ذلك، فإن سجل منجزات أفريقيا حتى الآن يجب الاعتراف به أيضاً. والمجتمع الدولي، فيما يخصه، يتعين عليه الحفاظ على زخم مساعداته وتعزيزه، وإظهار تضامنه مع شركائنا الأفارقة.

وقد سُرّ وفد بلادي بتطورين إيجابيين شهدناهما مؤخراً فيما يتعلق بتنفيذ مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. التطور الأول هو إعلان مابوتو الذي اعتمد في الدورة الثانية لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المعقودة في تموز/يوليه الماضي. ففي هذا الإعلان أُعيد التأكيد على الإرادة السياسية للزعماء الأفارقة وعزمهم

التضامن الأفريقية الآسيوية التي بدأت منذ حوالي ٥٠ عاماً مؤتمر المنظمات الآسيوية الأفريقية دون الإقليمية الذي انعقد في باندونغ بإندونيسيا في تموز/يوليه الماضي واحتتم أعماله مؤخراً.

ويعرب وفدي عن ترحيبه بالدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بالمساعدة على تشكيل الأنشطة وفقاً لأولويات جدول الأعمال. ويجدر التنويه أيضاً بجهود الأمين العام لإنشاء مكتب وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا. ولا بد لنا أيضاً من الإعراب عن التقدير الواجب للدور المنتج الذي يمكن للقطاع الخاص والمجتمع المدني أدائه لضمان نجاح الشراكة الجديدة.

وأمر السلام الدائم والأمن والتنمية المستدامة متشابكة ومتراصة في أفريقيا. وفي ظل هذه الظروف، لا تزال الشراكة الجديدة تمثل أصلاً نهج لتحقيق التنمية الأفريقية المستدامة فضلاً عن السلام الدائم. ولا غنى عن استمرار المجتمع الدولي في التزامه تجاه بلدان أفريقيا بغرض النجاح في تنفيذ العملية التي صاغها القادة الأفريقيون بحكمة باللغة من المنابع الذاتية.

السيد سامالا (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بالإعراب في البداية عن تأييد نيجيريا للبيان الذي أدلى به في وقت سابق المملكة المغربية، وبيان موزامبيق بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وبيان الاتحاد الأفريقي، على التوالي.

منذ ١٢ شهراً تقريباً، أجرت الجمعية العامة مناقشة مشتركة عن أسباب الصراع في قارتنا وعن تعزيز السلام الشامل والتنمية المستدامة فيها. وكانت الجمعية قد عقدت أيضاً قبل ذلك بأسابيع قليلة حواراً رفيع المستوى عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وكانت المناقشة بشأن الشراكة الجديدة نقطة تحول، وسلطت المناقشة بشأن

التي زادت من ١٧,٧ بليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى نحو ١٨,٦ بليون دولار في ٢٠٠٢. كذلك قدمت مجموعة البلدان الثمانية ثلاثة أرباع المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا، والتزم أعضاؤها بالمشاركة في خطة العمل المتعلقة بأفريقيا لتوفير ٦ بلايين دولار سنوياً للبلدان الأفريقية لحفز النمو والإسهام في التخفيف من حدة الفقر.

غير أن هذه التطورات، رغم أنها مشجعة، ما زالت بعيدة عن التصدي بشكل ملائم لاحتياجات أفريقيا الكثيرة والمتنوعة. ويلزم للبلدان المتقدمة نمواً أن تتيح موارد إضافية لتحقيق الهدف المتمثل في تقديم ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على هيئة مساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية.

وفي مجال التجارة، يؤدي تحسين سبل وصول الصادرات الأفريقية للأسواق دوراً لا غنى عنه في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وقد بدأت بعض البلدان المتقدمة النمو في إظهار المرونة بشأن الدعم الزراعي والمسائل الأخرى. وقد لقي اتفاق منظمة التجارة العالمية الأخير الذي يتيح للبلدان ذات القدرة الإنتاجية غير الكافية في مجال الأدوية استيراد عقاقير قليلة التكلفة خالية من العلامة التجارية أيضاً ترحيباً واسع النطاق في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، حيث ينتشر معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتشكل الملاريا والسل أيضاً خطراً صحياً ولهما تأثير سلبي طويل الأجل على إنتاجية القوى العاملة. بيد أن الإخفاق في كإنكون قد أضعف الآمال في إحراز مزيد من التقدم في تلك المجالات.

ويرى وفدي أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يزال أداة هامة للمساعدة في التنمية الأفريقية. ومن الجدير بالترحيب بصفة خاصة الاتجاه إلى زيادة التعاون الاقتصادي والتقني بين أفريقيا والمناطق النامية الأخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي. ومن الأمثلة على تنشيط روح حركة

الحكومات الأفريقية من الوساطة في الصراعات وربما حلها. بيد أنه لا ينبغي أن يعتبر إنشاء المجلس أو يتخذ عذراً يتعلل به المجتمع الدولي للتنصل من القيام بدور نشط في البحث عن السلام في القارة الأفريقية.

وسوف يكون من الضروري تطوير القدرة الأفريقية على تسوية الصراعات وتعزيز هذه القدرة. علاوة على ذلك، يجب أن يحاول المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المانحة، تحقيق التوازن بين الدعم المقدم لتدابير السلام والأمن وبين توفير الدعم الملزم للتنمية الاجتماعية الاقتصادية في القارة الأفريقية. وسيترتب على ذلك الحد من الصراعات وتهيئة بيئة آمنة لحدوث التنمية الدائمة في القارة.

وسوف يكتنف الاتحاد الأفريقي جهوده المبذولة للإسراع بإنشاء قوة احتياطية أفريقية، تتمتع بالقدرة على النشر والتدخل السريع في مناطق النزاع بالقارة. وفي هذا الصدد، تتطلع نيجيريا إلى تقديم المجتمع الدولي دعمه من أجل تحقيق هذا الهدف الهام من أهداف القارة الأفريقية.

وبينما نثني على منظومة الأمم المتحدة للعمل الرائع الذي اضطلعت به في سيراليون، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي كوت ديفوار، لا نملك أن نتغاضى عن ترددها في التصدي للأزمات التي وقعت في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو، وليبيريا. إن مجلس الأمن لم يتحرك بحسم لاحتواء تلك الأزمات. وكما كنا نتوقع، أدت الصراعات إلى مجازر مروعة، وانتهاكات لحقوق الإنسان، وحرمان وتهجير البشر وانعدام الاستقرار السياسي في البلدان الثلاثة.

ومع ذلك، تثنى نيجيريا على المجلس لإيفاد فريقه إلى غرب أفريقيا لإجراء تقييم ميداني للحالة الأمنية في المنطقة دون الإقليمية. وبالمثل، تثنى نيجيريا على المجلس الاقتصادي

أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم الضوء من جديد على الطريق الوعر المؤدي إلى السلام والتنمية في القارة الأفريقية.

ومنذ أجريت هاتان المناقشتان، احتدمت الصراعات في المنطقة الأفريقية بدلاً من أن تنكمش. فمرت جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسان تومي وبرينسيبي وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبيريا بأزمة أو بأخرى، وبدرجات متفاوتة. وأوضحت غينيا - بيساو وليبيريا بشكل ملحوظ أكثر من غيرهما العواقب الخطيرة المترتبة على افتقار المجتمع الدولي إلى الحسم وتراخيه.

وتجاوبت نيجيريا مع أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على نحو إيجابي مع الأزمة في منطقتنا دون الإقليمية. أما في ليبيريا، فقد أوفدت قوة تابعة للجماعة لتحقيق استقرار الحالة في البلد المذكور. وتعزيزاً لهذه العملية، نجحت نيجيريا في التفاوض على استراتيجية للخروج أمكن بموجبها للرئيس السابق تشارلز تيلور، الجهة الفاعلة الرئيسية في الصراع الليبيري، أن يتخلى عن السلطة السياسية ويرحل إلى المنفى.

ومن المهم الإشارة إلى أنه في غياب السلام في ليبيريا، سيكون من الصعب للغاية تحقيق السلام في سيراليون وغينيا كوناكري وكوت ديفوار المجاورة.

وأما فيما يتعلق بغينيا - بيساو، فقد توجهت مع خمس وزراء خارجية آخرين من الجماعة الاقتصادية على رأس بعثة بذلت خلالها بنجاح مساعي الوساطة وتم التوصل إلى صلح بين العسكريين والرئيس السابق كومبا يالا. وقد مهد ذلك الطريق لقيام حكومة انتقالية تحت قيادة جديدة.

وهكذا أثبتت البلدان الأفريقية، بالقول والفعل على السواء، إصرارها والتزامها في مواجهة مسألة الصراع في القارة الأفريقية بشكل مباشر. والمرجو أن يمكن إنشاء الاتحاد الأفريقي لمجلس السلام والأمن وأيضاً لفيلق للسلام والأمن

المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا، على سبيل المثال لا الحصر، كلها تنخرط بنشاط في تعزيز السلام في بعض الحالات المعقدة في القارة الأفريقية، كما يشير تقرير الأمين العام.

غير أن السلام الدائم والتنمية المستدامة يحتاجان إلى بيئة تعزز الشفافية والمساءلة والنمو الاقتصادي والوئام الاجتماعي والمشاركة وشمول الجميع، والحرية بدرجة أكبر. وقدرة الحكومات الأفريقية على تهيئة تلك العناصر وتوفير سائر الخدمات الاجتماعية منخفضة للغاية، وهذا ما ذكرنا به الأمين العام في تقريره.

إننا نتوقع أن يجري تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في هذه الألفية. والغرض من هذه الشراكة هو الارتقاء بأفريقيا إلى مستوى أعلى، وجعلها تركز على اقتصاد قوي ومؤسسات وهياكل فعالة وبيئة مستدامة.

ولكن، في أرجح الأحوال، لا تزال آفاق الانتعاش الاقتصادي في القارة الأفريقية تبدو قائمة. ففي عام ٢٠٠٢، سجلت خمسة بلدان أفريقية معدل نمو اقتصادي سلبي. وذلك اتجاه لا يبشر بخير بالنسبة للسلام والتنمية الدائم في القارة الأفريقية. بل على النقيض، كما أشار الأمين العام، تبدو التحديات التي يمثلها الحد من الفقر في أفريقيا جسيمة. ونيجيريا تتفق مع الأمين العام في تقييمه بأنه رغم ما للإصلاح الاقتصادي والسياسي، بما في ذلك الحكم الرشيد والسياسات الاجتماعية والاقتصادية السليمة، وتعبئة الموارد المحلية وحسن توزيعها، من أهمية في الحد من الفقر، فهي ليست كافية لتحقيق تنمية مستدامة.

والاجتماعي لإيفاد فريقه الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع إلى غينيا - بيساو في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. والواقع أن زيارة الفريقين أدت إلى تهدئة الأوضاع في منطقة غرب أفريقيا.

ونحن نرى أن تكلفة احتواء الصراع في مرحلته الأولية أقل كثيراً من تكلفة إعادة الإعمار وإعادة التأهيل بعد التدمير. وعليه، فإن إجراءات حفظ السلام وبناء السلام يجب أن تشتمل على آلية داخلية للإنذار والرد المبكرين تفادياً للحاجة إلى تطورات ما بعد الصراع. وسيكون من الأفضل والأجدي من حيث التكلفة أن نستجيب لإشارات الإنذار المبكر قبل أن تتصاعد إلى صراع كامل. ولذا، فإن تعزيز الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والمساءلة والشفافية وحرية الاختيار أمور أساسية لإنعاش ثقافة السلم والتنمية المستدامة في القارة الأفريقية. وفي هذا الصدد، نشيد بالأمين العام على تقريره (A/58/352)، الذي يعالج المسائل المتعلقة بمن يعمل وماذا يعمل، وأين وبأي قصد في القارة الأفريقية.

ومن المناسب أيضاً أن نشير في هذه المرحلة إلى أن البنود المدرجة في جدول أعمالنا اليوم تتعلق بالتنفيذ، وليس بدراسة الأسباب والآثار. ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان أن نؤكد مرة أخرى على أن الفقر والجهل والامية والبطالة ووفرة الأسلحة الصغيرة والرغبة في شراء الماس بأرخص سعر خارج السوق العالمية أمور توجب الصراعات في القارة الأفريقية.

وفضلاً عن ذلك، فإن تقاعس المجتمع الدولي وعدم وفائه بالتزاماته لهما أثر مباشر على الصراعات في قارتنا أيضاً. ومع ذلك، يثلج صدرنا أن نلاحظ أن عدداً من وكالات الأمم المتحدة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم

المزيد من الموارد بما يتجاوز الـ ١٣ مليار دولار المتعهد بها حتى الآن لتنفيذ برامج وأولويات الشراكة الجديدة.

ومن المؤسف أن الكثير من مشروعات الشراكة لا تزال حبراً على ورق حتى اليوم، لأن أفريقيا تفتقر إلى المتطلبات اللازمة لتنفيذها. ولتوفير الموارد، لا بد للبلدان المتقدمة النمو من أن تتصدى على وجه الاستعجال للمسائل المتعلقة بالتجارة، والوصول إلى الأسواق، والإعانات الزراعية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وارتفاع مستويات الديون الخارجية، وهروب رأس المال، وكلها مسائل طال إرجاؤها. ولأن التجارة هي قاطرة التنمية والنمو الاقتصادي، يجب أن تقدم البلدان المتقدمة النمو التنازلات الضرورية في إطار محادثات منظمة التجارة العالمية التي تستأنف في كانون الأول/ديسمبر من العام الحالي، وأن تستجيب بمزيد من الإيجابية للمطالبة الأفريقية الملحة بإنشاء نظام تجاري ومالي دولي عادل ومنصف وقائم على قواعد القانون.

وتعاني أفريقيا أيضاً من آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغيرها من الأمراض الفتاكة. والخسائر الاجتماعية - الاقتصادية الناجمة عن تفشي تلك الأمراض لا تعد ولا تحصى. وما لم نعمل على احتوائها، لن تفقد أفريقيا قواها العاملة المنتجة فحسب، بل ستفقد عدة أجيال من سكانها.

إن التحدي الكبير الماثل أمام أفريقيا هو التغلب على ارتفاع معدل حدوث الصراعات بغية تمكين القارة من الماضي قدما في تحقيق أهدافها وبرامجها الإنمائية. وستكون الشراكات التكميلية بين الحكومات الأفريقية والشعوب الأفريقية، وبين أفريقيا والمجتمع الدولي مطلوبة لضمان تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية المستدامة.

ورغم المهام الجسيمة الملقاة على كاهل الحكومات الأفريقية، فقد أحرزت تقدماً في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقامت نيجيريا وعدد من البلدان الأخرى بإنشاء مراكز اتصال وتنسيق وطنية، ونحن بصدد إدماج أولويات الشراكة الجديدة في خططنا الإنمائية الوطنية. وينبغي الإشادة بمجهود هذه البلدان، ونحسب كل الجهات التي لم تفعل ذلك بعد، بما في ذلك المجتمع الدولي، على اتخاذ الخطوات اللازمة لإدماج أولويات الشراكة الجديدة في برامجها ومشاريعها دعماً لمبادرات تلك الشراكة.

إن إنشاء فريق الشخصيات البارزة للإشراف على الآلية الأفريقية للاستعراض فيما بين النظراء خطوة في الاتجاه الصحيح. وقد أسهمت نيجيريا و١٥ بلداً أفريقياً آخر في تلك الآلية طوعاً وانفقت على أن تقدم نفسها للاستعراض بين النظراء فيما يتعلق بالحكم الرشيد والمساءلة خلال الأشهر الثلاثة المقبلة. ونأمل أن تفضي نتائج هذا الاستعراض إلى تبديد أي شك إزاء التزام الحكومات الأفريقية الذي لا رجعة فيه بتنفيذ الشراكة الجديدة.

وترحب نيجيريا بالخطوات العملية التي اتخذتها مجموعة الـ ٨ والأمم المتحدة لدعم تنفيذ الشراكة الجديدة. وتُقدّر نيجيريا بصفة خاصة خطة العمل المعنية بأفريقيا التي أعلنتها مجموعة الـ ٨ في مؤتمر قمة كاناناسكيس وأكدتها بعد ذلك في مؤتمر القمة المعقود في إفيان عام ٢٠٠٣. وترحب نيجيريا بإنشاء مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، الذي يترأسه أحي العزيز السيد إبراهيم غمباري، بصفتة وكيل الأمين العام، ونحسب على توفير تمويل كاف لهذا المكتب.

ونيجيريا إذ تشيد بهذه الإجراءات العملية، فلها تأمل أن تعجل البلدان الأفريقية من تعبئة مواردها المحلية ووفوراتها الداخلية في الوقت الذي يتعهد فيه شركاؤنا الإنمائيون بتوفير

الوقت تحليلاً منطقياً للتحديات والقيود التي نواجهها على كل صعيد.

تود إسرائيل وكما فعلت في الماضي، أن تؤكد من جديد دعمها القوي للمبادرات والمبادئ التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي في أهدافه الإنمائية. وهذه المبادرة التي يقودها الاتحاد الأفريقي ويمتلكها ويديرها والعناصر الهامة التي تشملها، تشكل مثالا متميزا لكيفية إمكانية تسخير الملكية والتعاون الإقليمي للسعي إلى تحقيق التنمية وللتصدي للتحديات. وبإيجاد التوازن المناسب بين مبادئ المسؤولية والتضامن والشراكة، يمكن للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تحسين فرص التقدم والازدهار في تلك القارة المضطربة.

وفي هذا السياق، نشيد بانضمام ١٦ بلدا أفريقيا إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ونظرا لأن تلك الآلية تعبر عن رغبة حقيقية من جانب الدول الأفريقية في الوفاء بوعود الشراكة الجديدة - ألا وهي الحكم الرشيد والديمقراطية والسلام والأمن وحقوق الإنسان والإدارة الاقتصادية السليمة - فإننا نود أن نشجع البلدان الأخرى على الانضمام قريبا إلى الآلية.

وننوه مع التقدير بإنشاء مراكز تنسيق وطنية للشراكة الجديدة في عدة بلدان أفريقية، وباستكمال البرنامج الصحي للشراكة الجديدة وإقرار البرنامج البيئي مؤخرا في مابوتو. وفي نفس الوقت، نظرا لأهمية التعليم بوصفه عنصرا أساسيا وحيويا في أي استراتيجية للتنمية، نود أن نعتنم هذه الفرصة لنعرب عن أملنا في التنفيذ العاجل للبرنامج التعليم للشراكة الجديدة.

وترحب إسرائيل بالتزام الأمم المتحدة بتعزيز التضامن والتعاون بين عناصرها من أجل تقديم الدعم اللازم للتنفيذ الفعال للشراكة الجديدة، كما تؤيد التوصيات المحددة في التقرير.

ولا يمكن أن يزدهر مشروع جديد لتنمية أفريقيا في جو من الصراع. كما أنه لن يكون فعالا دون التعاون الدولي.

في الختام، ترحب نيجيريا، بالتالي، ترحيبا كاملا بجهود المجتمع الدولي لضمان أن يصبح تصميم أفريقيا على إرساء أساس صلب للتنمية الاقتصادية المستدامة المتكاملة حقيقة قائمة كما تقدر هذه الجهود. ومع ذلك، فإننا نؤمن بأنه إذا أريد لتلك الجهود أن تؤتي أكلها وإذا أردنا أن نتفادى مزالق المبادرات الماضية، فلا بد أن يكون هناك تعاون تام ووفاء بكل الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي خلال مؤتمر قمة الألفية والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ولا بد أن يجري التنفيذ بطريقة متكاملة ومنسقة، حتى يضمن تناغم هذه العمليات وفعاليتها. وتلك هي الطريقة الوحيدة لضمان التنمية الدائمة والمستدامة في أفريقيا ولتمكين القارة من أن تزعم أن القرن الحادي والعشرين هو قرن أفريقيا.

السيد سيرمونييتا (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن ألاحظ مع الارتياح حقيقة أن الجمعية تنظر هذا العام في كل من مسألة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأسباب نشوب الصراعات في أفريقيا في مناقشة مشتركة. وفي رأينا، أن هذا لا يبرز بشكل دقيق الصلة الوثيقة بين السلام والتنمية فحسب، بل يسهم أيضا في تركيز عمل المنظمة، وهو مبدأ تؤيده تأييدا شديدا.

وترحب إسرائيل بالتقرير الموحد الأول عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويحدد التقرير بأسلوب شامل التقدم الناشئ من إجراءات اتخذها البلدان الأفريقية، فضلا عن استجابات المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، في حين يقدم في نفس

السيد موتجوي (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): إنني أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الممثل الدائم ليسوتو، السفير موليكو.

وأود أن أشاطر الوفود الأخرى في الإعراب عن تهناتي لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم، وكذلك تهناتي لأعضاء المكتب الآخرين. وإنني لمقتنع بأنه في ظل قيادتكم المقتدرة، ستكفل مداواتنا بالنجاح. وتؤيد ليسوتو البيان الذي أدلت به المملكة المغربية بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

قبل عام، في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة جلسة عامة رفيعة المستوى للنظر في كيفية دعم الشراكة الجديدة. وبقرارها ٢/٥٧ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ و ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، قررت الجمعية العامة إنهاء برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات وإقرار الشراكة الجديدة بوصفها إطارا ينبغي أن يركز المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة، في جهوده لتنمية أفريقيا.

وينظر إلى الشراكة الجديدة بوصفها تعبيرا عن تصميم أفريقيا على تولي قيادة قوية للقضاء على الفقر ولتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، من المهم ملاحظة أن أولويات الشراكة الجديدة مرتبطة ارتباطا وثيقا بأولويات الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي فإن الشراكة الجديدة تستحق الدعم الكامل من المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة، نظرا لأنها عنصر هام في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

يرحب وفد بلدي بالتقريرين الشاملين للأمين العام المعنونين "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير الموحد الأول عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"

وقد ظلت إسرائيل دائما تعتبر علاقاتها مع أفريقيا ذات أولوية عليا. ومنذ أواخر الخمسينيات، حينما كانت إسرائيل ذاتها دولة نامية، سعت إلى بناء شراكات من أجل التنمية مع الدول حديثة الاستقلال في جنوب الصحراء الكبرى. وتمشيا مع هذا السجل الطويل للعمل التعاوني في جميع أرجاء أفريقيا، ومواصلة لتقليد الصداقة والتضامن، تقدم إسرائيل تجربتها وخبرتها لمساعدة الشراكة الجديدة لكي تنجح وللقارة الأفريقية لكي تزدهر عن طريق تشاطر خبرتنا في مجالات من قبيل الأمن الغذائي وتمكين المرأة والتعليم والصحة، على الصعيد الثنائي وبمشاركة الصناديق والبرامج الإنمائية للأمم المتحدة على حد سواء.

وبالإضافة إلى معونتنا الثنائية وبرامجنا التدريبية تدعم إسرائيل أيضا بشكل نشط المبادرات الدولية مثل برامج رابطة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أجل تخفيض الدين. وقد أعفت إسرائيل بالفعل ديونها على عدد من البلدان الأفريقية، كما أنها ستستمر في النظر في تخفيف عبء الدين على دول أخرى، بالقدر الذي تسمح به مواردنا المحدودة.

وبالرغم من أن مساعدتنا قد تبدو متواضعة بالنسبة للبعض، لا بد للمرء أن يتذكر أن إسرائيل بوصفها أمة لا يكاد يبلغ تعدادها ٦ ملايين مواطن تقريبا تنوء بعبء مالي ثقل ناشئ من الحاجة إلى الدفاع عن وجودها، فإن إسهام إسرائيل في مستقبل أفريقيا من نصيب الفرد الواحد من بين أكبر الإسهامات في العالم. واستنادا إلى صداقة بقيت على مر الزمن، فإننا ملتزمون بالعمل بالتعاون مع البلدان الأفريقية للبناء على زخم الشراكة الجديدة وللوصول إلى نتائجها الموعودة. ونفعل ذلك لأننا مقتنعون بأن المصاعب التي تواجهها أفريقيا لا تشكل عبئا، بل مسؤولية مشتركة. ونفعل ذلك لأننا نؤمن بإمكانية أفريقيا وشعبها.

وبينما أظهر الزعماء الأفارقة التزامهم الراسخ بتحمل مسؤولية السلم والأمن في قارتهم، فإن الشيء الذي ظل مفتقدا هو الاستجابة السريعة لحالات الصراعات مثلما حدث في ليبيريا وسيراليون وغينيا - بيساو وفي أماكن أخرى. وقد أظهرت التجربة أنه حينما يكون تصدي المجتمع الدولي سريعا، تكون النتائج واضحة ولكن حينما يوجد تردد، تحدث المذابح والتدمير الذي لا معنى له. والحكومات الأفريقية مصممة على تعزيز السلم والأمن في القارة من خلال الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون والإدارة الاقتصادية السليمة واشتراك المجتمع المدني في عمليات صنع القرار من خلال المشاورات. وتعيين فريق خبراء من الشخصيات البارزة للإشراف على آلية أفريقيا لاستعراض الأقران تطور يستحق الإشادة ومؤشر ملموس على أن الأفارقة جادون بشأن رسم مسار جديد لأنفسهم.

ويرحب وفد بلدي بخطة العمل المتعلقة بأفريقيا التي اعتمدها مؤتمر القمة الاقتصادي العالمي لمجموعة الثمانية المعقود في كندا في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ومما لا شك فيه أن خطة العمل إطار قيم وحيوي للشراكة الجديدة بين أفريقيا ومجموعة الثمانية. ونرحب أيضا بالالتزام بتنفيذ خطة العمل الصادرة عن مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في إفيان، فرنسا في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أعنتم هذه الفرصة لأرحب بالتطور المحرز من خلال مؤتمر طوكيو الدولي المعني بتنمية أفريقيا، مبادرة اليابان الرامية إلى تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وليسوتو ملتزمة بتنفيذ الشراكة الجديدة. وهي، شأنها شأن البلدان الأفريقية الأخرى، ملتزمة بالسلم والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان. وقد أحرزنا تقدما صوب تحقيق التسامح السياسي والشمول الاجتماعي. ومع ذلك، لا تزال ليسوتو تواجه التحدي

و”تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها“ (A/58/352) ويقر التقرير المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بحسن نية البلدان الأفريقية من خلال تدابير متعددة اتخذتها لكفالة أن تصبح الشراكة إطار التعاون الدولي بين أفريقيا والمجتمع الدولي. واسمحوا لي أن أعرب عن خالص تقديرنا للأمين العام على إنشاء مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. ونحن ندعو إلى تقديم الدعم اللازم لذلك المكتب لتمكينه من إتمام ولايته.

وفي أفريقيا، لا تزال مختلف العوامل تقوض الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة، ومن ضمنها الصراعات والأزمات البشرية والكوارث الطبيعية والأمراض، بما في ذلك الفيروس/الإيدز. ولكي يتصدى المجتمع الدولي بنجاح لتلك العوامل، يجب إيلاء اهتمام جاد لتنفيذ الالتزامات المقطوعة في جميع المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة وتركيز اهتمام أكبر على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويرحب وفد بلدي بالالتزام المتواصل والدور التأييدي للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالشراكة الجديدة وبدور الأمم المتحدة في تنسيق الأنشطة المتعلقة بكفالة نجاحها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

ويهدد انتشار الصراعات النمو الاقتصادي والتطور السياسي في أفريقيا. وتستمر بعض تلك الصراعات إلى ما لا نهاية، بينما تكون أخرى قصيرة الأجل ولكنها تتسبب في نفس القدر من زعزعة الاستقرار. وتقر الشراكة بأن المسؤولية الأساسية فيما يتعلق بمستقبل أفريقيا تقع على عاتق الأفارقة أنفسهم ولكن تحتاج أفريقيا إلى دعم شركائها في التنمية.

التنمية في أفريقيا بوجه عام والشراكة الجديدة بوجه خاص. وقد تحددت مهام ذلك المكتب الجديد في الدفاع عن قضية أفريقيا وتقديم التقارير والتنسيق وخدمة الهيئات الحكومية في مقر الأمم المتحدة.

ولذلك فإنه من حسن التوقيت ومن المستصوب أن تجتمع الجمعية العامة اليوم للنظر في التقرير الموحد الأول للأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج الشراكة الجديدة. وبوتسوانا عضو في لجنة رؤساء الدول والحكومات لتنفيذ الشراكة الجديدة وقد ظللنا ملتزمين بدعم تنفيذ الشراكة وكفالة التنفيذ الكامل لأولوياتها وبرامجها.

ورحبت الجمعية العامة في قرارها ٧/٥٧، بالتزام البلدان الأفريقية بإدماج أولويات الشراكة في سياساتها الوطنية وأطرها لتخطيط التنمية بغية الحفاظ على الملكية الكاملة والقيادة في وضع واستعمال هذه السياسات والأطر، وتعبئة الموارد الداخلية لدعم الشراكة الجديدة. ورحب القرار أيضا بالتزام البلدان الأفريقية ذاتها بالسلام والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والإدارة الاقتصادية السليمة.

يبرز تقرير الأمين العام الإجراءات التي اتخذت لدعم تنفيذ برامج الشراكة الجديدة، وكذلك التحديات والقيود التي تنتظرنا. ويشير التقرير أيضاً إلى أن البلدان الأفريقية عاكفة على اتخاذ عدد من الإجراءات الإيجابية لتحقيق هذه الأهداف. إلا أن التقرير يلاحظ أنه ينبغي للبلدان الأفريقية ومنظماتها الإقليمية أن تدمج الآن في خططها الإنمائية أولويات الشراكة الجديدة وبرامجها، بما في ذلك تحديد وإنشاء مراكز تنسيق وطنية وإعادة توجيه أنشطة الأجهزة الإقليمية لتعكس أنشطة الشراكة، وتنفيذ برامج الشراكة الصحية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وأخيراً الانتهاء

المتمثل في كفالة ترسيخ السلام والاستقرار وتعميق الديمقراطية بوصفها نمطا للحياة في المجتمع بأسره. ولتحقيق تلك الغاية، تعمل حكومة ليسوتو على تعزيز الهياكل المؤسسية التي تكفل الحكم الرشيد وأيضا المساواة في قطاع الخدمات العامة والقطاع الخاص والشفافية في جميع قطاعات الحكومة على الصعيدين المركزي والمحلي. وتستثمر ليسوتو استثمارا كبيرا في القضاء على الفساد في القطاع العام.

إن الرؤية الأفريقية واضحة. ويتبقى التنفيذ، وإذا أريد للشراكة الجديدة أن تتفادى سلوك طريق برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، يجب أن تفي أفريقيا وشركاؤها في التنمية على حد سواء بالتزاماتهم. وقد أظهر الأفارقة القيادة وتولي زمام المبادرة، ومن المتوقع أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم المطلوب للشراكة الجديدة.

السيد ديوب (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): أود

أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره، عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/58/254) وعن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/58/352).

رحبت الجمعية العامة من خلال قرارها ٢/٥٧ و ٧/٥٧، المتخذين في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها برنامجا للاتحاد الأفريقي يجسد رؤية جميع الحكومات والشعوب الأفريقية والتزامها بالسلام والتنمية. وعلاوة على ذلك، اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٣٠٠/٥٧ الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ برنامج الشراكة بوصفه إطارا لدعم الأمم المتحدة لأفريقيا وأذنت بإنشاء مكتب في مقر الأمم المتحدة يترأسه وكيل للأمين العام ومكرس لدعم

أهداف الألفية الإنمائية والأهداف الطموحة الأخرى. فقد لاحظوا، على سبيل المثال، أنه على الرغم من المبادرات الدولية والإقليمية العديدة - بما فيها الشراكة الجديدة - فإن الفقر في أفريقيا سيزداد بحلول عام ٢٠١٥، وستزداد أيضا معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فضلا عن ذلك، أشاروا إلى دراسات عن اقتصادات أفريقيا تبين أيضا أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سيخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين ٠,٤ في المائة و ١,٥ في المائة أثناء نفس الفترة. ومما يزيد الطين بلة، أن تخفيف عبء الدين في أفريقيا لا يزال غير كاف. ويزيد من تفاقم هذه المشكلة ثقل عبء الدين المحلي وارتفاع أسعار الفائدة وشح أو انعدام استثمارات القطاع الخاص الجديدة.

إلا أننا لا نزال نعتقد أن أفريقيا قارة مليئة بالحيوية والإمكانيات. وما نحتاج إليه الآن هو التركيز على التحديين التوأمين المتمثلين في التنمية واستئصال الفقر، وهو ما تحاول الشراكة الجديدة تحقيقه. ولا يمكن تحقيق هذين الهدفين إلا ببذل جهود عالمية متضافرة. وينبغي أن يكون هناك مزيد من الدفع لجعل الشراكة الجديدة إطارا شاملا لسياسة عامة، وضمان فهم أولويات الشراكة على نحو أفضل من جانب المجتمع المدني في أفريقيا. يجب أن ترتبط ملكية الشراكة باحتياجات الناس العاديين في أفريقيا وليس باحتياجات الحكومات فقط.

ونلاحظ أن استعراض تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المتعلقة بأسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم فيها يدل على حدوث تقدم، وإن كان هذا التقدم بطيئا وغير متساو. ويجب أن نبقي نصب أعيننا أنه توجد صلة قائمة واضحة بين الفقر من جهة والاستقرار السياسي من جهة أخرى. فالفقر يولد الاستياء والغضب واليأس، وأفريقيا مبتلاة بهذه الشرور الثلاثة.

من وضع خطة شاملة للتنمية والبرامج الأفريقية في ميادين التعليم والبيئة والبنى الأساسية.

إلا أنه يجب الإشارة إلى أن التقرير اشتمل على عدد قليل من الأمثلة الملموسة للبرامج التي يجري تنفيذها الآن في بلداننا. فإفريقيا لا تستطيع أن تعيش على المثل والملاحظات البديهية وحدها. ومن الواضح أن هناك الكثير مما لا يزال يتعين على الحكومات الأفريقية أن تقوم به قبل أن تتمكن من تنفيذ الشراكة الجديدة على الصعيدين الوطني والإقليمي. ونحن، طبعاً، لا نزال في المراحل الأولى من هذه العملية، لأن البرنامج نفسه لا يزال جديداً.

من جهة أخرى، تفاعل شركاء أفريقيا في التنمية بشكل إيجابي مع الشراكة الجديدة. إذ يشير التقرير، على سبيل المثال، إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا ازدادت على مدى العامين الماضيين من ١٧,٧٢٩ بليون دولار إلى ١٨,٦١٥ بليون دولار. ونعتقد أن هذه الزيادة تعزى بصورة رئيسية إلى أن مبادرة الشراكة، التي وضعتها وطورها البلدان الأفريقية نفسها، ولدت اهتماما قويا وأثارت الحماس لدى شركائنا.

إن أهداف وأوليات الشراكة الجديدة لا تختلف عن أهداف الألفية الإنمائية، خاصة أن الشراكة حددت المجالات التالية، بوصفها مجالات حاسمة: السعي إلى تحقيق السلم والأمن وقضايا تخفيف حدة الفقر والحكم السديد المتصلة بهما؛ والأمن الزراعي والغذائي؛ وتنويع منتجات وصادرات أفريقيا وجعلها قادرة على التنافس، وما يتصل بذلك من قضايا الوصول إلى الأسواق؛ وتطوير البنى الأساسية.

إلا أنه نظراً لأن أداء أفريقيا يبدو ضعيفا جدا في بعض الجبهات - لا سيما بالنسبة للنمو والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتخفيف حدة الفقر - فإن بعض المتشائمين يتساءلون عما إذا كان منطقياً أن نتوقع من قارتنا أن تحقق

مراجعة الأقران الأفريقية. وبدلاً من أن تحت البلدان المتقدمة النمو البلدان الأفريقية على التوجه نحو هذه القيم الجيدة، فإن البلدان الأفريقية تصرفت بجرأة وأعلنت للعالم أنها هي الأخرى قادرة على تقدير القيم الجيدة، شأنها في ذلك شأن أي بلد آخر، وأنها مستعدة وقادرة على إعادة أعضائها الذين يجحدون عن جادة الصواب إلى الطريق السوي بالإقناع والحوار. وما يريده الأفارقة من العالم المتقدم النمو توفير الموارد اللازمة لتنفيذ هذه البرامج التي وضعوها بأنفسهم؛ ومن ثم كانت شراكتهم مع العالم المتقدم النمو.

سأعلق على بعض المجالات التي أعتقد أننا ينبغي أن نركز عليها لجعل هذه المبادرة أكثر فعالية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إكوا أفومو (غينيا الاستوائية).

أولاً، فيما يتعلق بآلية استعراض الأقران الأفريقية، ليس من المشجع أن نعلم أن ١٦ بلداً فقط انضمت إلى البروتوكول، ومن الضروري القيام بعمل أكبر - عن طريق الجهد المتضافر لأمانة الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا هنا في مقر الأمم المتحدة - عن طريق الإلحاح على البلدان التي لم تنضم بعد إلى الآلية بأن تفعل ذلك.

إن السلم والأمن على القارة ضروريان لتهيئة مناخ موات للتنمية الاقتصادية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي. وفي هذا الشأن، يمثل إنشاء الاتحاد الأفريقي لمجلس السلام والأمن تدبيراً ساراً نرحب به. ومن الآن ١٥ بلداً التي يلزم تصديقها لجعل المجلس قابلاً للعمل صدّق حتى الآن ١٢ بلداً على البروتوكول. وهذا أمر مشجع ويؤمل أن يتم الحصول على التصديقات الضرورية قريباً.

في منطقة البحيرات الكبرى، بفضل مساعدة وتعاون الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، شهدنا جهوداً إقليمية تسفر

وتشعر غالبية الأفارقة، شأنها شأن أي شعب يُحكم عليه أن يعيش على هامش المجتمع، أنها لن تحي شيئاً من مشاركتها في العملية الديمقراطية. وبدلاً من ذلك، يعتقد البعض أنهم لن يفقدوا شيئاً إذا لجأوا إلى العنف لأنهم يتصورون أن حكوماتهم والمجتمع الدولي لا يباليون بمعاناتهم.

إن إخفاقنا في حل الصراعات في أفريقيا يشكل تهديداً كبيراً للشركة الجديدة. ولذلك، يتعين علينا جميعاً أن نضاعف الجهود التي نبذلها لحل الصراعات وإدارة مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

في الختام اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا العميق للجهود التي بذلها قادة مجموعة الـ ٨ في عملهم البناء المستمر مع القادة الأفارقة في برنامج الشراكة الجديدة ولاعتمادهم خطة عمل أفريقيا التي وضعتها مجموعة الـ ٨. وأود أيضاً أن أناشد بقية المجتمع الدولي الاستمرار في أن يجذو جذوهم في قطع التزامات محددة لدعم إنعاش القارة الأفريقية.

إننا نثق بالأمم المتحدة بوصفها مركز تنسيق لتعزيز وتنسيق الجهود الدولية دعماً لاستراتيجية تنمية أفريقيا.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ الأمين العام على تقريره الممتاز عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/58/254)، وإنني أتفق مع بيان المملكة المغربية باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وبيان موزامبيق باسم الاتحاد الأفريقي، المتعلقين بالشراكة الجديدة.

إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بوصفها خطة مفصلة لتنمية أفريقيا وضعتها وتملكها أفريقيا، قد وضعت برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأفريقية في صميم جدول الأعمال الإنمائي الدولي. وبالإضافة إلى مسائل التنمية الاقتصادية، تشدد البلدان الأفريقية أيضاً على الحكم السديد، بما في ذلك إدارة الشركات، وسيادة القانون والديمقراطية وإنشاء آلية انضباط ذاتي تعرف باسم آلية

الاقتصادية. كما أنشئت لجنة توجيهية، مكونة من تلك الوزارة، ووزارة الخارجية، ومؤسسات للقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ومكتب رئيس الوزراء، ومكتب الرئيس ومن ممثلين للقطاع الأكاديمي للإشراف على أنشطة الشراكة الجديدة.

وتدرس فرقة العمل الوطنية المعنية بالشراكة الجديدة نماذج التنسيق في بلدان أفريقية أخرى يمكن أن تستمد منها توصيات بشأن أفضل الممارسات للآلية المؤسسية لتنفيذ الشراكة الجديدة في أوغندا. وحتى تحافظ الحكومة على الملكية والقيادة الأفريقية للشراكة، يتوقع أن تمول أنشطة مركز التنسيق الوطني من الميزانية الوطنية. ومع ذلك، بسبب القيود المتعلقة بالميزانية، نحتاج إلى مساعدة لتأمين الأموال اللازمة لجعل الهياكل التنسيقية الوطنية للشراكة تبدأ عملها، وأيضاً لوضع وتنفيذ برنامج أولي للاتصال.

وإلى جانب وضع استراتيجية لتنسيق ومراقبة تنفيذ السياسات والبرامج والمشروعات على المستوى الوطني التي يوافق عليها مجلس الوزراء، من مهام مركز التنسيق وضع استراتيجية اتصالات لتعبئة القطاع الخاص، والحكومات المحلية، والزعماء الإقليميين والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، تعبئة فعالة لدعم الشراكة.

إن أفريقيا بحاجة إلى زيادة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية إذا ما كان لها أن تحقق أهداف الشراكة الجديدة. والتعليم عنصر أساسي في هذا الشأن. وللأسف، لم يتحقق الكثير في هذا المجال، مع أن بعض البلدان أحرزت تقدماً مثيراً للإعجاب. وفي أوغندا، على سبيل المثال، حققنا هدف التعليم الأولي الشامل. في عام ١٩٩٦ بلغ الالتحاق بالمدارس الأولية ٥,٢ مليون تلميذ، واليوم، وصل إلى ٧,٨ مليون. وارتفع عدد الجامعات من جامعة واحدة عام ١٩٨٦ إلى ١٦ جامعة اليوم؛ منها خمس جامعات فقط تمولها الحكومة،

عن نتائج فيما يتعلق بحل الصراع في بوروندي. وتثني أوغندا على مبادرة الأمين العام، الذي عقد اجتماعاً رفيع المستوى اعتمد المبادئ المتعلقة بعلاقات حسن الحوار والتعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، ورواندا وأوغندا.

والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لا تزال أساسية لإيجاد سلام دائم في السودان والصومال.

وتقدمت عناصر فاعلة كثيرة - تتضمن منظمات حكومية دولية، والقطاع الخاص، ومنظومة الأمم المتحدة والحكومات - لمساعدة البلدان الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وإلى جانب الموارد المالية المتزايدة، تدعو الحاجة إلى المزيد من التنسيق والتشاور لإدراج الشراكة في البرامج المختلفة لتلك المنظمات والهيئات. وتحقيقاً لهذا الهدف، ينبغي دعم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بزيادة الموارد المالية والبشرية التي تحت تصرفه. على سبيل المثال، ينبغي أن يتمكن المكتب من تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل في أجزاء مختلفة من القارة للتوعية بشأن المبادرة.

وهناك حاجة إلى الموظفين المهرة والموارد في أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشراكة الجديدة، وأيضاً على المستويين دون الإقليمي والقطري، للمساعدة على وضع خطط إنمائية للمجالات المختلفة التي تغطيها الشراكة. وفي هذا الشأن، أثنى على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أتاح موارد للشراكة الجديدة لوضع خططها الاستراتيجية الخمسية. وأثنى أيضاً على برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي ساعد على وضع خطة بيئية للشراكة الجديدة.

ومن الضروري إنشاء آليات مؤسسية لضمان نجاح الشراكة. وفي بلدي، أوغندا، تبذل جهود لإنشاء مركز تنسيق للشراكة. وقضى قرار لمجلس الوزراء بأن تستضاف أمانة الشراكة في وزارة المالية، والتخطيط والتنمية

وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها"، وفقا للقرار ٢٩٦/٥٧ الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

اسمحوا لي، في البداية، أن أنوه بتقرير الأمين العام الشاملين، وهما، التقرير الموحد الأول بشأن الشراكة من أجل تنمية أفريقيا (A/58/254) والتقرير الحديث العهد عن أسباب الصراع في أفريقيا (A/58/352). إن جودة كلا التقريرين رائعة. ونحن مدينون بالشكر الخاص لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وللأمين العام لإعداد هذين التقريرين.

اسمحوا لي أيضا بأن أنتهز هذه الفرصة لأثني على منظومة الأمم المتحدة في مجموعها لاستجابتها الإيجابية في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالشراكة في فرادى البلدان الأفريقية، وأيضا في مجموعات إقليمية وفي أنحاء العالم. يمثل نهج المجموعات تدخلا ابتكاريا في تحقيق الانسجام والتنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نشي كذلك على جهود الحشد والتنسيق العالمية دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) التي شرع بها المستشار الخاص حول أفريقيا من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، الذي يراجع ويقيم بشكل دوري تقدم وعمل كيانات الأمم المتحدة في أفريقيا لتحسين أهداف الشراكة الجديدة وأغراضها. ونحن نشق بأن هذه النهج والأدوار سيتم تعزيزها وتبقى سريعة الاستجابة على نحو يفي بالغرض للتحديات المستجدة في الوقت الذي يستمر فيه تنفيذ الشراكة الجديدة.

إن الشراكة الجديدة مبادرة نابعة من أفريقيا وهي التزام جماعي بوضع أفريقيا على طريق تنمية جديد. أقرت الشراكة الجديدة القيود والعوائق المنتظمة التي تركت أفريقيا على هامش التقدم الاقتصادي والاجتماعي العالمي. إن القارة الأفريقية هي أقل القارات نموا في العالم. وليس ذلك

الأمر الذي يشير إلى الدور الذي يقوم به القطاع الخاص. ومن نافلة القول إن الجماهير المتعلمة أفضل للحكم، وأفضل للتصنيع بتوفير القوى البشرية الماهرة.

إن الصحة وتوفير المياه الصالحة للشرب والإصحاح أمور حيوية. ومن الضروري زيادة التدابير الوقائية مثل التحصين ضد الأمراض والنظافة. والأمراض التي تنتشر عن طريق المياه في أفريقيا تشكل تهديدا. ولذلك ينبغي أن يكون تحسين الإصحاح وتوفير المياه الصالحة للشرب مسألة ذات أولوية. وفي أوغندا تتوفر الآن المياه النقية لـ ٥٥ في المائة من سكان الريف و ٦٥ في المائة من سكان الحضر.

أخيرا، في مؤتمر مونتيري المعني بالتمويل من أجل التنمية، ومؤتمر قمة جوهانسبرغ المعني بالتنمية المستدامة، ومؤتمر قمة مجموعة الثمانية في كاناناسكيس، والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالتنمية الأفريقية الذي عقد في طوكيو، والمؤتمرات ومؤتمرات القمة الأخرى المختلفة، تعهدت البلدان المتقدمة النمو بمساعدة أفريقيا ماليا في أهدافها الإنمائية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وإذ يفي الأفريقيون بنصبيهم من الالتزامات، نتطلع إلى البلدان المتقدمة النمو للوفاء بنصبيها. وعلى وجه الخصوص بزيادة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية، التي لا يزال هدفها المتمثل في ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي، حلما لم يتحقق.

السيد ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يسرني كثيرا أن آخذ الكلمة بالنيابة عن وفد بلدي لأتكلم بشأن بند جدول الأعمال المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي". لقد أصبح ذلك البند جزءا من جدول الأعمال السنوي للجمعية العامة وفقا للقرار ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وفي الوقت نفسه، نناقش اليوم أيضا البند الفرعي المعنون "أسباب الصراع في أفريقيا

تمت المصادقة على الشراكة الجديدة بوصفها رؤية، وإطارا استراتيجيا وبرنامج تنمية اقتصادية اجتماعية للاتحاد الأفريقي. فهي مخطط للاتحاد الأفريقي لتنفيذ أهدافه وهي آلية للإسراع بتنفيذ معاهدة أبوجا، كما هو مفصل في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وسيتم إدماج الشراكة الجديدة إدماجا كاملا في الاتحاد الأفريقي خلال فترة ثلاثة أعوام.

يعمل الاتحاد الأفريقي على وضع برامج ومؤسسات ستساعد في تنفيذ الشراكة الجديدة. وقد اعترف الاتحاد الأفريقي أيضا أن التنمية الحقيقية وتخفيف الفقر لا يمكن تحقيقهما إلا في بيئة من الديمقراطية الحقة، واحترام حقوق الإنسان والسلم والحكم السديد على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. إن الظروف طويلة الأمد لضمان السلم والأمن تتطلب تدابير سياسية للتصدي لوجوه الضعف السياسي والاجتماعي التي يتغذى الصراع والممارسات المفسدة عليها في أفريقيا.

إن بلدي من بين الدول الأعضاء المؤسسة للاتحاد الأفريقي، الذي تبنى الشراكة الجديدة بوصفها ركيزة من ركائزه الاقتصادية. إننا نؤيد مبادئ وأهداف الشراكة الجديدة تأييدا كاملا التي تتماشى أيضا مع الرؤية الاقتصادية لحكومتي بحلول ٢٠٢٥، وكذلك سياسة استراتيجية تخفيف الفقر. وإنني مسرور جدا بالقول إن الشراكة الجديدة حظيت باستقبال طيب على المستوى الوطني، بما في ذلك المؤسسات المعنية في القطاعين العام والخاص. وتبذل الجهود أيضا لتثقيف الجمهور العريض حتى يدرك مبادرات الشراكة الجديدة ويتعاون معها ويشارك في تنفيذها.

ويتم الاعتراف بالقطاع الخاص بوصفه حيويا في تنفيذ الشراكة الجديدة. ولقد أكملت تنزانيا بنجاح عدة إصلاحات تفضي إلى النهوض بتنمية القطاع الخاص.

وحده، بل هي القارة الوحيدة التي فيها الفقر يتزايد بوجود أكثر من ٣٤٠ مليون شخص، أو نصف السكان، يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا. وفي أفريقيا ٣٤ بلدا من بين أقل بلدان العالم الـ ٥٤ نموا.

وتنوي الشراكة الجديدة على عكس مسار هذا الوضع. فهي إطار لشراكة جديدة مع المجموعة الدولية خصصت لمعالجة التحديات الحالية التي تواجه القارة الأفريقية: قضايا مثل مستويات الفقر المرتفعة، التخلف، وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى. إن الشراكة الجديدة، في جوهرها، التزام بالأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة هدف تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول ٢٠١٥.

ولتحقيق هذه الأهداف، تدعو الشراكة الجديدة إلى تحقيق مستوى نمو في الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي بـ ٧ في المائة في السنة وإدامة هذا المستوى لغاية ٢٠١٥. ومن أجل تحقيق ذلك الهدف، فإن الشراكة الجديدة تدعو إلى شراكة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية في المجتمع الدولي.

ومن أجل ترجمة رؤيتها إلى نتائج ملموسة، تقوم الشراكة الجديدة بتطوير خطة أولية تركز على الأولويات التالية: أولا، تهيئة الظروف للتنمية المستدامة من خلال معالجة مسائل السلم والأمن والديمقراطية والحكم السديد واحترام حقوق الإنسان وكذلك التعاون الإقليمي وبناء القدرات؛ ثانيا، معالجة الأولويات القطاعية في مجالات من قبيل الزراعة والبنى التحتية والتنمية البشرية والطاقة وثالثا، تعبئة الموارد عن طريق زيادة الوفورات والاستثمارات، وتحسين إدارة الريع العام والنفقات وتحسين حصة أفريقيا في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر.

للمراجعة من خلال تحسين سياساته وتبني ممارسات موثوقة والامتثال للمعايير والمبادئ والمدونات القائمة وأفضل الممارسات التي تتطابق مع الإدارة السديدة على مستوى السياسة والاقتصاد والشركات. تساعد مراجعة الأقران أيضا في بناء الثقة فيما بين الدول وتتيح القدرة على التنبؤ فيما يتعلق بسياسات واستراتيجيات بلد معين أو منطقة معينة. وتنزانيا تسهم في هذه الآلية إسهاما كاملا.

نحن مسرورون أن نرى أن الشراكة الجديدة قد حظيت بقبول دولي بوصفها إطارا للمشاركة مع أفريقيا حول التنمية. وتمت المباشرة بتفاعلات هامة مع مجموعة الـ ٨، والاتحاد الأوروبي ووكالات الأمم المتحدة المختلفة ومؤسسات بريتون وودز وشركاء التنمية من غير مجموعة الـ ٨، مثل دول بلدان الشمال الأوروبي والهند والصين وكذلك الكمنولث وعملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية.

وفي مجالات التعاون هذه مع شركائنا، ترحب تنزانيا، بصفتها مشاركة في البحث عن إيجاد حلول للصراعات وعن السلم والأمن في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، بالمساعدة التي قدمتها بلدان مجموعة الـ ٨، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وكذلك المساعدة الثنائية، لتمكين وزع مراقبي السلام والراصدات وقوات حفظ السلام في المنطقة. وبالنسبة إلينا المشاركين جميعا، تنبغي الإشارة إلى أن النشر المبكر وفي الوقت المناسب مسألة جوهرية لتحقيق السلم في حالات الصراع.

وفي الختام، إننا نحث على المزيد من التنسيق والمواءمة بين الأنشطة مع شركائنا. نحن ندرك جيدا الحاجة إلى تبسيط قنوات التنسيق بين لجنة التوجيه المعنية بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ولجنة التنفيذ وبين موظفي الاتصال الوطنيين للإسراع بإرسال القرارات والمتابعة في كلا

وتشمل هذه الإصلاحات فتح مشاركة القطاع المالي وتشجيعا نشط المنحى للاستثمار الأجنبي من خلال صفقات حوافز موثوقة وترشيد للسياسة الضريبية. وتشمل الإصلاحات الأخرى إقامة محاكم تجارية للتعامل مع النزاعات التجارية، وتحسين الإجراءات الخاصة بترخيص الأعمال، وتحسين نظام التجارة المحلية، التي عززت المنافسة والإنتاجية، وكذلك تحرير سوق الصرف الأجنبي.

ولقد أعدت تنزانيا أيضا برامج لمشاريع مختلفة في القطاعات كافة تغطيها الشراكة الجديدة وقد تم تقديمها بالفعل إلى جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل التمويل. ومن المقرر أن يجتمع الإقليم الفرعي لشرقي أفريقيا على مستوى مؤتمر قمة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ في نيروبي، لترشيد هذه المشاريع ومعرفة أفضل الطرق للتعاون في هذه المشاريع وتشغيلها. يتوقع أن يكون التركيز الرئيسي على تنمية البنى التحتية في المنطقة.

وفي مؤتمر قمة آب/أغسطس لبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في دار السلام هذا العام، حث البيان الختامي لمؤتمر القمة الدول الأعضاء على إدماج أولويات الشراكة الجديدة المتفق عليها في خطط العمل الوطنية وزيادة الموارد المخصصة لهذه المجالات ذات الأولوية. وفي هذا الصدد ناشد شركاءنا المضي قدما ومساعدة هذه المبادرات. وأوكل مؤتمر القمة وزراء التجارة، كمسألة ملحة، إعداد خطوط توجيهية تفاوضية والمباشرة بالمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي حول اتفاقات الشراكة الاقتصادية.

وتنبغي الإشارة أيضا إلى أن الشراكة الجديدة طورت كذلك ما يوصف بأكثر البرامج ابتكارا - الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وهي تقييم منتظم لأداء بلد ما من الدول الأعضاء وهدفها الأخير مساعدة بلد خاضع

الأفريقي لمنع الصراعات وتسويتها وإدارتها، بما في ذلك الإسراع بالبروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن لالتماس حلول دائمة لمختلف المنازعات. وقطع الاتحاد خطوات متقدمة لإنشاء البرلمان الأفريقي ليكفل المشاركة الفعالة والكاملة للشعوب الأفريقية في تنمية القارة وتكاملها. ومنحت أفريقيا الأولوية في برامجها لهدف تحسين الأمن الغذائي، وتعزيز نظم الخدمات الصحية وتطوير المؤسسات التعليمية لتوفير التعليم للجميع. وقد أتاحت أفريقيا فرصا للاستثمار في بلدانها وشجعت عليه. كما أقامت هذه البلدان مشاريع مشتركة فيما بينها في مختلف المجالات. فلبلا دي مثالا شركات مشتركة في مجال التعدين، والزراعة، والأخشاب، بالإضافة إلى عدد من المصارف لتمويل هذه الأنشطة وغيرها من الأنشطة الإنمائية.

لقد طلبت الجمعية العامة ومحافل دولية أخرى، من المجتمع الدولي ومن منظومة الأمم المتحدة دعم مبادرات أفريقيا لإحلال السلم والأمن، ومساعدة البلدان الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ويبدو واضحا تعدد آفاق التعاون بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في المجالات ذات الاهتمام المشترك. ومن التطورات الهامة استفادة العديد من البلدان الأفريقية من إلغاء الديون التي قررتا بعض البلدان المانحة ضمن إطار المساعدة الإنمائية الرسمية.

ومن حسن الطالع تزايد الاتجاه للتعاون الاقتصادي والتقني بين الدول الأفريقية والدول الآسيوية ودول منطقة أمريكا اللاتينية فأعطت بذلك دعما للتعاون بين الدول النامية في المنطقتين وبين أفريقيا، القارة التي تكون أحد أضلاع هذا المثلث.

أما الأمم المتحدة فقد دعمت الجهود الأفريقية لإحلال الأمن والاستقرار، فأنشأت البعثات لحفظ السلام

الاتجاهين. فنحن جميعا نسير في الاتجاه الصحيح كما أن هذه المراجعة الأولية تدعو إلى التشجيع. كل ما علينا عمله هو المحافظة على زخم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا جنبا إلى جنب مع توفير الموارد الضرورية، فنحن لا نستطيع تحمل عواقب الانكفاء.

السيد عامر (الجمهورية العربية الليبية): في عام

١٩٩٨ أعد الأمين العام تقريرا عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام والتنمية المستدامة بها، ومنذ ما يزيد بقليل عن سنة اعتمد مؤتمر القمة الأول للاتحاد الأفريقي وثيقة بعنوان "الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا" تضمنت تعهدا واضحا من القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة واعتقاد راسخ بأن عليهم واجبا ملحا للقضاء على الجوع، وإنهاء الفقر، والتصدي للتخلف، ووقف عملية التهميش، ووضع بلدانهم بصورة فردية وجماعية على الطريق نحو التنمية المستدامة، والمشاركة بصورة فعالة في الاقتصاد العالمي. ونحن إذ نستعرض الآن ما تحقق من تقدم نحو وضع حد للمنازعات في أفريقيا، والوصول إلى أهداف الشراكة الجديدة، أود أن أعرب عن التقدير للأمين العام على التقريرين اللذين أعدهما بشأن الموضوعين وتضمننا عرضا شاملا وواضحا عما أنجز خلال العام الماضي والقيود والتحديات التي تواجه عملية التنفيذ.

إن تقرير الأمين العام، كما وردا في الوثيقتين

A/58/254 و A/58/352، يبرزان ما أحرز من تقدم لإنهاء المنازعات وتنفيذ البرامج ذات الأولوية في الشراكة الجديدة. ومما يبعث على الرضى، على نحو خاص، أن البلدان الأفريقية اتخذت إجراءات هامة اتسمت بالابتكار في بعض الحالات. فبمبادرات من دول القارة فإن عددا من بلدانها التي أدمتها سنوات من الحرب الأهلية بدأت في السير على طريق التفاوض والحوار، الشرطين الأساسيين للعودة النهائية للسلام. وهي تبذل جهودا حثيثة لتقوية آليات الاتحاد

ما تنفقه على قطاعات البناء والتأهيل مثل الصحة والتعليم. والأمر الملح هو معالجة هذه المشكلة التي طال أمدّها على نحو جذري لأن بقاءها يزيد من أعداد العاطلين عن العمل فيتعمق في نفوسهم البؤس، وتتأجج لديهم مشاعر التهميش، وبالتالي زرع بذور الاضطرابات والمشاكل من كل شكل ونوع.

لقد عرض الأمين العام في نهاية تقريره عددا من التوصيات لمعالجة المختنقات أمام تسريع تحقيق أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والتعجيل بتنفيذ توصياته لتحقيق السلام وكفالة التنمية المستدامة في القارة. وهذه الخلاصات هامة لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الشراكة، أو كما ذكر الأمين العام نفسه "لأستدامة وتعميق الدعم لها من قبل شركاء القارة". وبالرغم من ذلك فإننا نعتقد بأن هناك عناصر لا بد من أن يأخذها المجتمع الدولي بعين الاعتبار لأهميتها في إحلال الاستقرار في أفريقيا، ودورها في أن تكون الشراكة مع هذه القارة شراكة بالفعل وجديدة بحق، وهذه العناصر هي:

أولا، احترام إرادة المجتمعات الأفريقية وتاريخها وثقافتها بكل ما يعنيه ذلك من استبعاد أية شروط سياسية أو إملاءات تتجاهل خصوصيات هذه المجتمعات.

ثانيا - ضرورة أن يدرك الشركاء المانحون أنهم بقدر إسهامهم في تمويل مستهدفات الشراكة ودعم الجهود الأفريقية لوضع حد للصراعات والمنازعات، بقدر ما يفيدون مجتمعاتهم ذاتها ماديا واجتماعيا. فعلى سبيل المثال، إن الحد من الهجرة أو منعها بتدابير تشريعية وإجراءات إدارية لن يحقق غرضا، ولكن التوسع في مشروعات التنمية في الأوطان المهاجر منها، هو الذي يثبت رعاياها وخرائها في بلدانهم ويلغي نهائيا وجذريا دوافع الهجرة.

وأوفدت المبعوثين والممثلين الخاصين للبحث على الحوار وتحقيق المصالحة الوطنية في البلدان التي تعاني من الصراع. ومن المشجع أن وكالات المنظمة بدأت في مواءمة برامجها مع الأولويات الأفريقية لا سيما في مجال السلم والأمن، وتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير المياه الصالحة للشرب، وتحسين المرافق الصحية، والمساعدة في التطبيقات المستدامة لتقنية المعلومات والاتصالات، فضلا عن إعادة إدماج اللاجئين والمشردين داخليا وحشد الموارد للتنمية بعد انتهاء الصراع.

إن هذه التدابير تمثل خطوات في الاتجاه الصحيح ولكن ما زال ثمة الكثير الذي ينبغي عمله، وبالنسبة لأفريقيا فقد أعلن قادتها جميعا بأنهم مصممون على سد فجوة التنمية التي اتسعت عبر قرون من العلاقات غير العادلة، وهذا هو مبعث التزامهم بتكثيف جهودهم لوضع حد للمنازعات في المنطقة، وتخصيص المتاح من الموارد لتمويل برامج الشراكة الجديدة. وفي الجانب الآخر فإن أفريقيا وإن كانت قد استفادت من الزيادة الأخيرة في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية إلا أن هذا لا يكفي. ويبقى الدعم من شركاء القارة الإنمائيين ضروريا لإحلال السلام ودعم بقائه، إضافة إلى أهمية ذلك في محو الجهل المهيمن، وكسر دائرة الجوع، والقضاء على الأمراض ونتائجها المفجعة. وكما قال الأمين العام "إن الزيادة في المساعدات الإنمائية لأفريقيا تظل متواضعة أمام الدعم الذي يتلقاه المزارعون من حكوماتهم في الدول المتقدمة" وهذا يعني أن هذه الممارسة تستدعي إعادة النظر فيها لما ترتب عليها من عواقب وخيمة على الاقتصاد الأفريقي خاصة انهيار أسعار السلع الزراعية الأفريقية وبالتالي زيادة وطأة الفقر اللعين وتهديد حياة الملايين من البشر بالموت. ومما لا شك فيه أن الإجراءات المتخذة من بعض الدول المتقدمة قد خففت من حدة آثار المديونية الخارجية. ولكن الحقيقة الماثلة هي أن البلدان الأفريقية المثقلة بالديون ما زالت تنفق أموالا طائلة على خدمة ديونها تزيد بكثير على

والدعم الدولي". وأود بهذا الشأن أن أشكر الأمين العام على تقريره A/58/245. وفضلا عن ذلك نود أن نأخذ علما بالبيان الذي أدلى به هذا الصباح باسم الاتحاد الأفريقي وزير الشؤون الخارجية والتعاون لموزامبيق، وكذلك بالبيان الذي أدلى به بعد ظهر اليوم الممثل الدائم للمغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن تونس تولي أهمية كبيرة لمناقشتنا هذا اليوم، التي تمثل شهادة لالتزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدعم الجهود الإنمائية لأفريقيا. وهي توفر لنا الفرصة لمواجهة التحدي الذي يمثله تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ولا بد أن نذكر أنه في إعلان الألفية، التزم رؤساء دولنا وحكوماتنا بمساعدة الأفارقة في كفاحهم من أجل السلام الدائم والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر، من أجل إدماج القارة الأفريقية في الاقتصاد العالمي.

إن القادة الأفارقة، بشروعهم بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، قد أكدوا من جديد إرادتهم الجماعية للنهوض بالقارة الأفريقية في إطار خطة عمل متكاملة تستند إلى مفهوم شامل لكل خصائص التنمية المستدامة، وتستند بشكل رئيسي إلى القدرات الذاتية لأفريقيا. ومن دواعي الطمأنينة أن هذه المبادرة استفادت من دعم المجتمع الدولي، وخاصة مجموعة الثمانية، وبلدان الاتحاد الأوروبي، والمؤسسات المالية الدولية، والأمين العام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونرحب بالدعم الإضافي الذي تلقته شراكة أفريقيا الجديدة في مؤتمر طوكيو الثالث الدولي للتنمية في أفريقيا.

وأحرزت الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا منذ الشروع بها تقدما لافتا في تنفيذها. وتعلق الشراكة أهمية حاسمة على المجالات المهمة بالنسبة للقارة، كالتكامل الإقليمي والزراعة والأمن الغذائي والصحة والتعليم والبنية

ثالثا، التركيز على مشاريع البنية التحتية، خاصة بناء الطرق وتحسين وسائل المواصلات الأخرى التي تساعد كافة القوى على الإنتاج بتكلفة أقل، والعمل على كل ما من شأنه كفاءة الاستفادة القصوى والمثلى من كافة مصادر المياه في أفريقيا وخاصة للأغراض الزراعية، لتحل جذريا مشكلة الغذاء وتقضي كليا على الفقر في كل أنحاء القارة.

رابعا، إلغاء جميع القيود على نقل وتوطين التقنية التي تخص شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

خامسا، ضمان أن تؤخذ بعين الاعتبار معاناة الشعوب الأفريقية طيلة القرون الماضية وما أصاب ثرواتها الطبيعية والمادية من نهب بدون ثمن، ودور هذه الثروات في صنع التقدم الذي بلغه الكثير من الدول.

لقد قال الأمين العام في مناسبة سابقة إن أفريقيا تمر حاليا بنقطة تحول هامة. وهذا صحيح. فقد باشرت أجهزة الاتحاد الأفريقي أعمالها وبدأت مسيرة البناء والتعمير في الدول الأفريقية التي تخلصت من الصراع. وشدد القادة الأفارقة على التزامهم بأهداف الشراكة الجديدة التي يملكها ويقودها الاتحاد الأفريقي. وكما رأينا فإن مساهمات شركاء أفريقيا الإنمائيين تعطي مؤشرات مشجعة. وهذه كلها فرص يجب انتهازها وتقديم الدعم لأفريقيا لتعزيز السلام في كافة أنحاء والنهوض بتنميتها في كافة المجالات. وأي تردد في السير في هذا الاتجاه لا يعني إلا شيئا واحدا هو فشلنا جميعا، لا سياسيا فحسب، بل أخلاقيا أيضا. فلنواجه كلنا هذا التحدي، البلدان الأفريقية، والمجتمع الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة الآخرين في تنمية أفريقيا كقطاع الخاص والمجتمع المدني.

السيد حشاني (تونس) (تكلم بالفرنسية): يسعيني أن أتكلم بشأن البند ٣٩ (أ) من جدول الأعمال، بعنوان "الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ

والنهوض بحقوق الإنسان واحترام سيادة القانون. وبدأت البلدان الأفريقية أيضاً بالإصلاح الاقتصادي لتشجيع بناء أسس متينة للاقتصاد الكلي، وهيئة بيئة ملائمة للتنمية المستدامة، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتقليل الفقر، وخاصة في ظل الإدارة العامة الفعالة. ومع ذلك، ينبغي أن نعترف أن الجهود الحالية للبلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة لا ترقى حتى الآن إلى حجم المشاكل التي تواجهها أفريقيا. وينعكس هذا التقصير في المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار ومشكلة الديون. وفي الحقيقة، رغم جهود البلدان الأفريقية في تحسين استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية. فإن هذه المساعدة آخذة في التناقص المستمر.

إن التهميش الذي تعاني منه أفريقيا بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة يوازي تهميشها في مجال التجارة. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها البلدان الأفريقية في إصلاح السياسات التجارية، ظل نصيب أفريقيا في السوق العالمية ضئيلاً، بحيث يمثل أقل من نسبة ٢ في المائة. وهذه حالة تبعث على القلق بشكل خاص، وينبغي للمجتمع الدولي مساعدة البلدان الأفريقية في تهيئة القدرات المادية والمؤسسية والتنظيمية اللازمة لدعم جهود تشجيع التجارة، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وتخفيض إضافي للتعريفات غير الجمركية وإزالة الحواجز الجمركية أمام المنتجات الأفريقية.

وتبقى المديونية إحدى العقبات الرئيسية في سبيل النهوض الاقتصادي والنمو المتواصل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في تعاونه لتخفيف هذا العبء.

وفي هذا السياق، ندعو البلدان الدائنة، والمصارف الخاصة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى أن تساعد البلدان الأفريقية على التخلص بطريقة سريعة ومستدامة من مديونيتها، وذلك بالتعجيل بتطبيق المبادرة المعززة والواسعة

التحتية والتصنيع والبيئة والسياحة. وقد اتخذت بعض البلدان الأفريقية تدابير لإنشاء هيئة تنسيق وطنية للشراكة. وفيما يتعلق بتونس، فإن سياسة بلدي الاقتصادية والاجتماعية منسجمة مع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

وإن لمنظومة الأمم المتحدة دوراً حاسماً تؤديه في مجالي التعاون والتنسيق بين مكوناتها المختلفة لحشد الدعم اللازم لتنفيذ الشراكة على نحو فعال. ونرحب بحقيقة أن بضع مؤسسات ووكالات تابعة للأمم المتحدة قد كلفت أنشطتها بحيث تتساق مع أولويات الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ونشدد كذلك على أهمية مشاركة القطاع الخاص، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وعلى التأييد الشعبي لتنفيذها. ونعرب عن تقديرنا لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا برعاية السيد ابراهيم غمباري المقتدرة، على جهوده في تنسيق الأنشطة العالمية لحشد الدعم للشراكة الجديدة. ويحتاج المكتب إلى مواصلة، وحتى زيادة مساندة الأمانة العامة للأمم المتحدة لكي يستمر في أنشطته الإيجابية لصالح قارتنا.

إن الجهود الأفريقية لا تستطيع أن تنجح بدون دعم قوي من المجتمع الدولي. والتضامن الدولي ينبغي أن يتخذ شكل الموارد الكافية والمضمونة من جهة، وهيئة بيئة خارجية مؤاتية من جهة أخرى، إن حجم المشاكل وتعقد العقبات التي ينبغي للقارة الأفريقية أن تتغلب عليها لبناء أسس البنية التحتية وتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يتطلبان المزيد من التصميم والموارد على المستويين الوطني والدولي، لكي يضمن لأفريقيا، ولغيرها من مناطق العالم، النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة لتمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وخلال العقد الماضي قامت بلدان أفريقية عديدة بتنشيط عملية بناء الديمقراطية وتوطيد المجتمع المدني

A/58/352 المعروضة علينا. وأهم درس يكتسب من هذا التقرير مؤداه أنه، بالرغم من التقدم المحرز بصدد تنفيذ التوصيات، من شأن ضعف القدرات البشرية والمؤسسية، والافتقار إلى الموارد، ولا سيما من مصادر أجنبية، فضلا عن استمرار الصراعات - داخل الدول وفيما بينها، على حد سواء - أن تؤدي إلى تباطؤ هذا التقدم وحجبه في بعض الأحيان.

وفيما يتعلق بتعزيز السلام والأمن، ندعو المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة أن يشاركا بصورة تامة في منع الصراعات في أفريقيا. وفي إدارتها وحلها. وندعو أيضا إلى تقديم مزيد من الدعم للمبادرات الأفريقية لحل الصراعات، بما في ذلك تقديم الدعم لتشغيل مجلس السلام والأمن الذي أنشأه الاتحاد الأفريقي.

وتونس، التي تشارك في عدد من عمليات حفظ السلام في أفريقيا، تؤكد من جديد عزمها المتواصل على مساعدة البلدان الشقيقة في التغلب على الأزمات، فضلا عن التزامها بدعم العمليات التي يقررها مجلس الأمن، وتؤكد من جديد أيضا عزمها المتواصل على المحافظة على الأمن والاستقرار في أفريقيا.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يعرب الوفد الجامايكي عن موافقته على البيان الذي أدلى به بعد الظاهر الممثل الدائم للمغرب، متكلما بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ويرحب وفدنا بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، المنظمة في الوثيقة A/58/254. ويبين التقرير استهلال بداية إيجابية وأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا قد بدأت تحرز تقدما في مجالات هامة. وفي الوقت نفسه، يسترعي التقرير الانتباه إلى وجود تحديات وقيود كبيرة. وهناك مشاكل صعبة، بالرغم من أن

النطاق: مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفضلا عن ذلك، نشعر بالقلق إزاء حقيقة أن بعض البلدان التي وصلت إلى نقطة الاكتمال رأت أن مؤشرات مديونيتها قد ساءت بسبب انخفاض عائدات التصدير، غالبا نتيجة لتذبذب أسعار السلع الأساسية.

وتحتاج البلدان الخارجة من الصراعات أيضا إلى معاملة خاصة، ويجب أن تتحلى بالمرونة بصدد تقديم الدعم لها وبالكرم بصدد معالجة الديون المتأخرة عليها.

ويتزايد الدور الذي تؤديه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بصفتها عوامل حفازة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأفريقية. ويجب أن تطور البلدان الأفريقية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كجزء لا يتجزأ من برامج تنميتها الوطنية والإقليمية. ويجب أن ينظر شركاء أفريقيا الدوليون إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كمسألة ذات أولوية بالنسبة لتنمية أفريقيا. ومن شأن انعقاد مؤتمر القمة العالمي للمجتمع المعلومات في جنيف في كانون الأول/ديسمبر من هذه السنة وفي تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ أن يهيئ الفرصة لأن نزيد البحث في أفضل الطرق والوسائل لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنمية أفريقيا.

ونحن مقتنعون بأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تقدم لنا إطارا ملائما لتنمية قارتنا. ونعتمد هذه الفرصة لنكرر مرة أخرى ندائنا إلى المجتمع الدولي بأن يتخذ الخطوات الضرورية ليقدم ما هو مطلوب من المساعدة والدعم لهذه المبادرة الهامة.

وفيما يتعلق بتنفيذ التوصيات المتضمنة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، يود الوفد التونسي أن يعرب عن الشكر للأمين العام على تقريره المتضمن في الوثيقة

وبيّن نط التجارة والاستثمارات صورة مختلطة. فتدفقات الاستثمارات غير واعدة بالخير، وبالرغم من وجود بعض الترتيبات الخاصة لحفز الصادرات، فإنها لا تزال غير كافية لإحداث تغيير له شأنه. وبغية توليد تدفقات الاستثمارات، تدعو الحاجة إلى وضع برامج تعزيز خاصة تتجاوز مجرد تحرير نظم الاستثمارات. وفي هذا الصدد، نشيد بمبادرة لدولتين أوروبيتين تتعلق بصندوق للضمانات من أجل مجالات استثمارات معينة.

وبالإشارة إلى التجارة، إذا أريد لخطّة الدوحة أن تساعد أفريقيا، فإنها ليست مسألة إلغاء أوجه الدعم وفتح أسواق جديدة، ثمّة حاجة إلى تحقيق قدر من الاستقرار في أسعار السلع الأساسية؛ ويتعين الجمع بين هذه الأمور جميعها وبناء قدرة منتجة. وذلك يتطلب استثمارات كثيرة لتطوير البنية الأساسية المادية والابتكارات التكنولوجية في جميع القطاعات.

وفي مجال الزراعة، ثمّة حاجة إلى الابتكار، ليس فحسب من أجل التوسع في الصادرات الزراعية، بل أيضا من أجل كسر دورة إخفاقات المحاصيل المتكررة بغية تحسين الأمن الغذائي. وفيما يتعلق بالتصنيع، لا يزال الطريق طويلا. ولا بد أن يشكل ذلك جزءا هاما من استراتيجية اقتصادية للتنوع بهدف تحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي، وتقليل أوجه الضعف وزيادة فرص العمالة.

وبصدد هذه الأمور جميعها، للدولة أن تضطلع بدور هام لإدارة وحفز تنمية هذه القطاعات الهامة. ويتجاوز هذا الدور ضمان تهينة الأوضاع من أجل إقرار السلام وتحقيق الاستقرار وتطوير مبادئ وممارسات لنظم الحكم الجيد. ويعد بناء القدرة المؤسسية ووضع إطار اجتماعي وقانوني أساسا هاما لعملية التنمية. وثمّة أولوية هامة للتعليم والصحة العامة في هذه الفترة الحالية في بناء البنية الأساسية الاجتماعية.

بالمستطاع التغلب عليها. وتنشأ هذه المشاكل من الصعوبات المرتبطة بالصراعات التي لم تحل، والخراب الناجم عن وباء فيروس نقص المناعة البشرية والتحديات الاقتصادية التي مردها إلى العولمة. ويتطلب استحداث واستدامة الزخم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا توفر شيئين هما: جهد جماعي في أفريقيا يرمي إلى تحقيق الاستقرار الداخلي؛ والتزام مجتمع المانحين بتقديم الموارد. ويهمننا جميعا، بفضل بذل جهود جماعية، أن يكتب النجاح للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويولي وفدنا أولوية خاصة لهذه المسألة، لأن أفريقيا تحتل مكانة خاصة في قلوب الشعب الجاميكي.

وبصدد استعراض التقدم المحرز حتى الآن، ثمّة سبب يدعو إلى قدر من التفاؤل الحذر. ولقد لاحظنا زيادة في مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة، مما يعكس الهبوط المطرد الذي حدث في التسعينات من القرن الماضي. إلا أن المستوى لا يزال منخفضا جدا عن مستوى هذه المساعدة في عام ١٩٩٠، وذلك بالرغم من النمو الشامل في الاقتصاد العالمي. ولذلك، فإننا نعتمد كثيرا على التعهدات التي جرى الالتزام بها في مؤتمري مونتييري وجوهانسبورغ، فضلا عن تعهدات مجموعة الثمانية في قمة إفيان. وينبغي أن تشفع الزيادة المتوقعة في كمية المساعدة الإنمائية الرسمية بإجراء مزيد من التحسينات في فعالية المعونة بإلغاء متطلبات الشراء والإجراءات البيروقراطية المفرطة والشروط التي تقيد التعاون الإنمائي.

وفيما يتصل بالإغاثة من الدين، مما يشجعنا على حركة ما في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولكننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء ما افادت به التقارير عن التعقيدات في العملية. ولا تزال معايير التأهيل والمتطلبات المعقدة تعرقل تحقيق المزايا الموعودة في إطار البرنامج.

للاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة في النظام العالمي. وهذه أمور لا يمكن أن تترك للصدفة، بل تتطلب أن تولى اهتماما خاصا من جانب الجهات القائمة بإدارة شؤون كل بلد، والتي تعمل بالتعاون مع الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يحرص على تجنب أن يفرض على أفريقيا نماذج اقتصادية وسياسات إنمائية لا تمت بصلة لواقع البلد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. فلن تستفيد أفريقيا من التعاون الدولي الذي يطبق أو يشترط عليها وصفات نظرية. ولذلك، ما زلنا نؤكد على ملكية أفريقيا للشراكة الجديدة والأولويات الأفريقية التي حددها الأفارقة لأنفسهم. أما دور المجتمع الدولي فهو دور داعم. وروح الشراكة والتضامن ينبغي أن تكون مدفوعة بإحساس بالمسؤولية لتقديم الدعم، وليس لإملاء ما يتعين القيام به.

إن شعب الجماعة الكاريبية تربطه بأفريقيا صلات خاصة وقاربة، ونحن نؤيد تماما توفير دعم دولي كبير لأفريقيا. وكما أوضح ممثل غيانا هذا الصباح، فإننا نقدم مساهمتنا المتواضعة، وبخاصة في مجال بناء القدرات، ونعترف استكشاف كل السبل لإعطاء دعم ملموس للمبادرات الإنمائية الأفريقية.

ولا داعي في هذا الوقت إلى إثارة الانفعالات حول الضيم الذي شهدته أفريقيا عبر التاريخ، ولكن من واجبنا أن نتذكر أن أفريقيا عانت الأمرين من السلب والنهب والاستغلال. والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا توفر الإطار وكذلك الفرصة لتصحيح ما شهدته العقود السابقة من خلل وإهمال. ونتطلع إلى جعل هذا الوقت بداية لمستقبل أكثر إشراقا.

السيد دانغ ريو اكا (غابون) (تكلم بالفرنسية): قبل ما يزيد قليلا على العام، عقدت الجمعية العامة في هذه

ولكن يتعين على القطاع العام أن يسهم أيضا في النهوض بتطوير المشاريع ومرافق الإنتاج. وفي كل هذه المجالات تحتاج أفريقيا إلى المساعدة، المساعدة التي ينبغي أن تقدم بطريقة تناسب مع الاحتياجات الأفريقية والبيئة الثقافية الأفريقية.

وقد تشجعنا كثيرا بالتصميم الذي أبداه الاتحاد الأفريقي على وضع ترتيباته الخاصة من أجل رصد قضايا الحكم، والاشتراك في تسوية الصراعات، وتعزيز السلام والاستقرار. ومما يكتسي أهمية خاصة، في هذا الصدد، تطوير آليات إقليمية تحت إشراف الاتحاد الأفريقي، لمنع الصراعات والحد منها. كما أننا نتطلع إلى إنشاء برلمان أفريقي جامع لتعزيز التنمية والتكامل، وإلى إنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة، يمكننا استشفاف تحرك داخل المنظومة نحو التعاون. والتنسيق بين مختلف الوكالات يجري توجيهه الآن نحو تحقيق أولويات الشراكة الجديدة، والعمل مع المنظمات الأفريقية، الإقليمية ودون الإقليمية، المختصة. ونرحب بإنشاء مكتب وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا، التابع للأمانة العامة، والذي يضطلع بدور استراتيجي في هذا السعي. وأملنا الوحيد هو ألا يصبح هذا التنسيق مثقلا بقيود البيروقراطية التي تخنق الجهود الخلاقة وتعيق تنفيذ المشاريع الإنمائية. وما نريد أن نراه هو نتائج محددة تنبثق عن تحسينات تنظيمية في المنظومة.

أشرت من قبل إلى أهمية بناء القدرات الإنتاجية، وفي عصر العولمة هذا، تكتسي القدرة التنافسية والكفاءة أهمية فائقة. وبديهي أن هناك حاجة إلى العمل عن كثب مع المجتمع المدني لتعزيز القطاع الخاص، وضمان تشجيع وتطوير القدرة على إدارة الأعمال، والقدرات المحلية في أفريقيا،

وثمة مشكلة أخرى تُضاف إلى مشكلة تباين مراكز التنسيق، وهي البعد المتعدد القطاعات للشراكة الجديدة - من أجل تنمية أفريقيا. وقد يكون من الحكمة، بدلا من تشتيت جهودنا على كل القطاعات، أن نستهدف قطاعين أو ثلاثة يترتب عليها أثر شامل. ومن هذا المنطلق يجب أن نركز اهتماماتنا على الجوع وسوء التغذية وأوبئة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، التي تُشكل جميعا العقبة الرئيسية أمام التنمية في أفريقيا.

والقرار ٢٩٧/٥٧ يؤكد عن حق الحاجة إلى إدراج تصنيع أفريقيا في هذا التقرير الأول عن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة الشراكة الجديدة. ومن المهم الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن يكون تصنيع أفريقيا موجهًا نحو حل قضايا رئيسية معينة، مثل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعزيز النظم الصحية والغذائية في بلداننا.

وفي الختام، نود أن نُرحب بكل المبادرات التي تم الاضطلاع بها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لتعبئة موارد جديدة لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأشير بصفة خاصة إلى التعهدات التي قطعها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بتخصيص ١٥٠ مليون يورو و ١٥ بليون دولار، على التوالي، لحملة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا. ونشجعهما على المزيد من تكثيف جهودهما في التضامن مع أفريقيا، حيث أصبح الفقر والحرب والمرض قدرا يوميا لشعب هذه القارة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

القاعة بعينها مناقشة مكرسة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأثناء تلك الجلسة المهمة أتى رؤساء دول أو حكومات البلدان الأفريقية يلتزمون الدعم من المجتمع الدولي في تنفيذ تلك الشراكة التي سيعتمد عليها مستقبل أفريقيا من الآن فصاعدا.

ونحن هنا اليوم لنقيم التقدم الذي أحرزناه في تنفيذ الشراكة الجديدة. وكان هذا هو الغرض من وضع البند ٣٩ (أ) من جدول الأعمال، الذي ننظره الآن. ونرحب بالتقرير الأول الذي أعده الأمين العام لاستعراض الإجراءات التي اتخذناها على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، للإسهام في تنفيذ هذه الشراكة الكبرى. وما من شك في أن التقرير (A/58/254) يُشكل الأداة المرجعية التي يجب أن نستند إليها في تشكيل تعاوننا المستقبلي الذي يجب أن تكون سمته المميزة التضامن والتكامل.

وفي أفريقيا، ستكون الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من الآن فصاعدا، جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وذلك، على وجه الخصوص، بفضل إنشاء مراكز تنسيق في معظم بلداننا. ومع ذلك، فمن دواعي الأسف أن طابع هذه المراكز المتباين والمتعدد الأشكال يُميّع الزخم الجماعي الذي بثته الشراكة الجديدة في القارة. فهل يمكن للأمم المتحدة أن تُساعدنا في استحداث مركز تنسيق معياري نستخدمه كمرجع، ويساعدنا نحقق على إدماج الشراكة الجديدة في سياساتنا الإنمائية الوطنية؟ فذلك من شأنه أن يمكن كل بلداننا من التكلم بلغة واحدة، واستخدام نفس المؤشرات، في عملية تنفيذ الشراكة الجديدة.